وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: التجارة الدولية.

تخصص: مالية وتجارة دولية.

الموضوع

تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية

" حالة النافتا 1995-2017 "

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

من اعداد الطالب:

بريكي موسى

تحت إشراف الأستاذ:

بدروني عيسى

أعضاء اللجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
القري عبد الرحمن	أ.محاضر –ب–	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
بدروني عيسى	أ.محاضر –ب–	جامعة محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
نويبات عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية : 2017-2018 م

إهداء

- إلى أبي رحمه الله وأمي حبا وطاعة
- إلى زوجتي مودة ووفاءا
- إلى إخواني وأختي احتراما وتقديرا
- إلى كل من علمني.....

برپكي موسى

شكـــر وعرفـان

﴿ رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين﴾

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، وأشكره وأثني عليه الثناء كله سبحانه وتعالى على ما أعطاه لي من قدرة وصحة لإتمام هذا العمل، والذي من خلاله أترجم معاني الإحترام والتقدير لكل من ساهم ولو بكلمة في إنجازه، وأسأله عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

وفي هذا المقام

أتقدم بالشكر الجزيل الحامل لكل معاني الامتنان و الاحترام والعرفان بالجميل للأستاذ المشرف" بدروني عيسى" الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة التي كانت خير معين في البحث، كما أشكره على جديته في العمل ونتمنى له التوفيق.

و نتقدم بالشكر للجنة المناقشة التي سيكون لها دورا كبيرا في تقويم وتثمين هذا البحث

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة على كل المعلومات التي قدموها لنا طيلة المشوار الجامعي.

موسى

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان .....

إهداء .....

فهرس المحتويات.....

فهرس الجداول .....

فهرس الأشكال .....

مقدمة.....أ-د

الفصل الأول: أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية

تمهيد.....06

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية الإقليمية.....07

المطلب الأول: مفهوم ودوافع التكامل الاقتصادي 07

الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي.....07

الفرع الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي 08

المطلب الثاني: مقومات ومراحل التكامل الاقتصادي.....11

الفرع الأول: مقومات التكامل الاقتصادي.....11

الفرع الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي 12

المطلب الثالث: الاطار المفاهيمي للتكتلات الاقتصادية الإقليمية.....14

الفرع الأول : مفهوم الإقليمية.....15

الفرع الثاني : مفهوم التكتلات الاقتصادية 15

الفرع الثالث: خصائص التكتلات الاقتصادية 16

الفرع الرابع : أثار التكتلات الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد.....17

المبحث الثاني: التجارة الدولية (المفاهيم، النظريات والسياسات).....18

المطلب الأول : التجارة الدولية، المفاهيم والنظريات.....18

الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية.....18

الفرع الثاني : أهمية التجارة الدولية 19

الفرع الثالث : التجارة الدولية والتخصص الدولي 20

الفرع الرابع : نظريات التجارة الدولية.....22

المطلب الثاني : السياسات التجارية الدولية.....34

الفرع الأول : مفهوم السياسة التجارية.....34

الفرع الثاني : أهداف السياسة التجارية.....35

الفرع الثالث : أنواع السياسة التجارية 37

الفرع الرابع : أساليب السياسة التجارية.....39

خلاصة الفصل.....41

الفصل الثاني: تأثير قيام النافتا على التجارة الدولية 1995-2017

تمهيد 43

المبحث الأول: اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية –النافتا، –الماهية.....44

المطلب الأول: نشأة اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية –النافتا– 44

المطلب الثاني: أهداف اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية –النافتا– 45

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لتجارة النافتا البينية والدولية خلال الفترة .(1995– 2017).....46

المطلب الأول: التجارة البينية للنافتا .(1995– 2017).....47

الفرع الأول: تجارة السلع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا (1995– 2017) 47

الفرع الثاني: تجارة السلع بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك (1995-2017)..... 51

المطلب الثاني: التجارة بين النافتا والعالم (1995-2017)..... 55

الفرع الأول: صادرات سلع وخدمات النافتا إلى العالم (1995-2017)..... 55

الفرع الثاني: واردات سلع وخدمات نافتا(1995-2017)..... 59

المطلب الثالث: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم (1995- 2017)..... 63

الفرع الأول: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم (1995-1998) 64

الفرع الثاني: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم (1999-2017)..... 65

خلاصة الفصل:..... 68

خاتمة 70

قائمة المصادر والمراجع 73

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01-01)	نموذج الدراسة	ب
(01-02)	المنحنى البياني لنسب التغيرات في تجارة السلع بين الولايات المتحدة وكندا (1995- 1998).	48
(02-02)	منحنى البياني لنسب التغيرات في تجارة السلع بين الولايات المتحدة وكندا (1999-2017).	50
(03-02)	المنحنى البياني لنسب التغيرات في تجارة السلع بين الولايات المتحدة والمكسيك (2000-2003).	51
(04-02)	المنحنى البياني لنسب التغيرات في تجارة السلع بين الولايات المتحدة والمكسيك(1999-2017)	54
(05-02)	منحنى البياني لصادرات سلع وخدمات دول النافتا إلى العالم (1995-19988)	56
(06-02)	منحنى البياني لواردات سلع وخدمات دول النافتا من العالم (1995-1998)	60
(07-02)	المنحنى البياني لنسب التغيرات في تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول النافتا والعالم (1995-1998)	63
(08-02)	المنحنى البياني لنسب التغيرات في تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم(1999-2017)	66

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01-02)	المنحنى البياني لنسب التغيرات في تجارة السلع بين الولايات المتحدة وكندا (1995- 1998).	48
(02-02)	منحنى البياني لنسب التغيرات في تجارة السلع بين الولايات المتحدة وكندا (1999-2017).	50
(03-02)	المنحنى البياني لنسب التغيرات في تجارة السلع بين الولايات المتحدة والمكسيك (2000-2003).	51
(04-02)	المنحنى البياني لنسب التغيرات في تجارة السلع بين الولايات المتحدة والمكسيك(1999-2017)	54
(05-02)	منحنى البياني لصادرات سلع وخدمات دول النافتا إلى العالم (1995-19988)	56
(06-02)	منحنى البياني لواردات سلع وخدمات دول النافتا من العالم (1995-1998)	60
(07-02)	المنحنى البياني لنسب التغيرات في تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول النافتا والعالم (1995-1998)	63
(08-02)	المنحنى البياني لنسب التغيرات في تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم(1999-2017)	66

مقـــــدمة

عرف الاقتصاد العالمي في نهاية القرن العشرين تحولات وتطورات سريعة، تمثلت هذه التحولات في التغيرات على صعيد العلاقات الإقتصادية الدولية من خلال تحرير التجارة الدولية وبروز الشركات المتعددة الجنسيات وتعاظم دورها، بالإضافة إلى ظهور التكتلات والتجمعات الإقتصادية وغيرها من مظاهر العولمة الإقتصادية و بالتالي تعددت أشكال العلاقات بين دول العالم مما ساهم في زيادة حجم هذه العلاقات الإقتصادية الدولية وتشعبها من خلال زيادة حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة الأمر الذي جعل إقتصاديات الدول أكثر إندماجا وتكاملا، حيث أصبح الإقتصاد العالمي لا يعترف بالإقتصاديات المنغلقة على نفسها.

في ظل هذه التحولات لجأت الدول إلى إقامة تكتلات وترتيبات إقليمية فيما بينها سواءا كانت هاته الدول نامية أو متقدمة، إشتراكية أو رأسمالية، صغيرة أو كبيرة الحجم، حيث أصبحت دول العالم ترى بأن النكت و الإندماج هو أفضل وسيلة لحل المشاكل الإقتصادية ومواجهة مختلف التحديات، لذا فقد شهد الإقتصاد العالمي منذ التسعينات إتجاها نحو إقامة وتكوين التكتلات الإقتصادية الإقليمية و إنشاء مناطق للتجارة الحرة و إتحادات جمركية وأسواقا مشتركة و غيرها من صور التكامل الإقتصادي، حيث ظهرت السوق الأوروبية المشتركة الموحدة في سنة 1992 ورابطة دول جنوب شرق أسيا في عام 1992 ومنطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية في سنة 1994.

يعتمد قيام التكتلات بين الدول بصفة أساسية على مجموعة من الروابط والمصالح المشتركة التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال المكاسب التي تتيحها عملية التكتل والتي في مقدمتها إتساع حجم السوق و الإستفادة من مزايا التخصص و التقسيم الدولي للعمل بالإضافة إلى إنتعاش حجم التجارة البينية للدول الأعضاء نتيجة لإلغاء القيود والحواجز الجمركية فيما بينها وبنتهاجها لسياسة تجارية موحدة إتجاه العالم الخارجي وتحسين شروط التبادل التجاري وإكتسابها قدرة تفاوضية تعزز من مكانتها في الإقتصاد العالمي، كل هاته المزايا ساهمت في إنتشار وتزايد عمليات النكت و التكامل على المستوى الدولي.

1. إشكالية الدراسة

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر التكتلات الإقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية، بالإشارة إلى حالة النافتا من 1995-2017؟

ويندرج تحت الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم المكاسب التي تتيحها منطقة التجارة الحرة دول أمريكا الشمالية النافتا للدول الأعضاء فيها؟
- هل يعتبر التوجه التجاري للنافتا توجها إقليميا أم دوليا؟
- مدى تأثير التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية؟

2. فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية يتم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- تعمل منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية – النافتا – على إعادة تقسيم العمل بشكل أفضل بين الدول الأعضاء فيها مما يجعلها نتخصص أكثر وهذا سيساهم في زيادة حجم التبادل التجاري البيني والدولي.
- يعتبر التوجه التجاري للنافنا توجها إقليميا داخليا وتوجها دوليا.

3. نموذج الدراسة

فيما يلي شكل توضيحي يبين متغيرات الدراسة:

شكل رقم(01): نموذج الدراسة

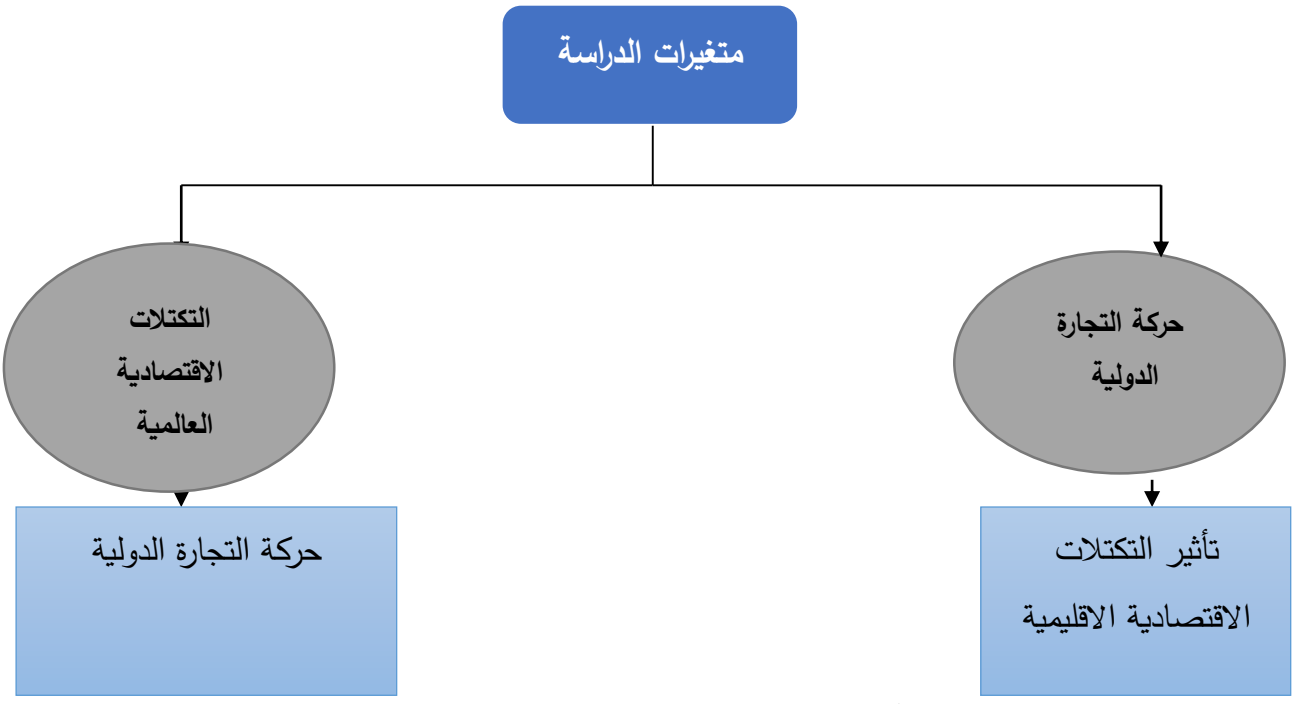

المصدر: من إعداد الطالب

4. دوافع اختيار الدراسة

لم يكن اختياري لهذا الموضوع بمحض الصدفة وإنما كان نتيجة لعدة اعتبارات موضوعية وذاتية والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: الاسباب الموضوعية

- من أجل معرفة تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية؛
- مدى ملائمة هذا الموضوع مع التخصص؛

ثانيا: الأسباب الذاتية

- الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة التجارة الدولية؛
- إمكانية مواصلة البحث في موضوع التجارة الدولية.

5. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إبراز تأثير ظاهرة التكتلات الإقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية؛
- ماهي المكاسب التي تحققها النافتا للدول الأعضاء فيها؛

6. أهمية الدراسة

يكتسب موضوع الدراسة أهمية بالغة وذلك لكون أن التجارة الدولية ركائز ودعائم الإقتصاد العالمي وأداة مهمة في تحقيق النمو الإقتصادي والرفاهية للدول خاصة النامية منها، ومنه فإن قيام أي تكتل أو تكامل بين مجموعة من النول يعتمد أساسا على تحرير التجارة البينية من أجل تعظيم مكاسبها، وهذا ما سينعكس ليس فقط على الدول الأعضاء و إنما يتعداها إلى الدول غير الأعضاء.

7. حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الحدود التالية:

- **الحدود الزمنية:** اقتصرت دراستنا لهذا الموضوع على الفترة الممتدة من 1995-2017؛
- **الحدود المكانية:** تم حصر الدراسة التطبيقية في بشكل خاص على منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية – النافتا –.

8. منهجية الدراسة

من أجل الإجابة عن إشكالية البحث و إختبار مدى صحة الفروض الميناة، تم إستخدام المنهج الوصفي عند الحديث عن ظاهرة التكتلات الإقتصادية الإقليمية، كما أستخدم أيضا المنهج التحليلي وهذا عن الحديث عن العلاقة بين التكتلات والتجارة الدولية من خلال جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها، أما بالنسبة لأدوات البحث فتتمثل في الإحصاءات الصادرة عن المنظمات الدولية.

9. صعوبات الدراسة

تتمثل أهم صعوبة تم مواجهتها في إنجاز هذا البحث في: – التضارب في الإحصاءات بين التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية .

10. هيكل الدراسة

للإحاطة بجميع جوانب وأساسيات الدراسة وللإجابة على الاشكالية فقد تم تقسيم الدراسة الى مايلي:

- **الفصل الأول:** التكامل الاقتصادي والتكتلات الإقتصادية الإقليمية وهذا من خلال ثلاث مباحث حيث بيين المبحث الأول ماهية التكامل الإقتصادي وأهم النظريات المفسرة له، أما المبحث الثاني فينطرق إلى المفاهيم العامة للتكتلات الإقتصادية الإقليمية، أما المبحث الثالث فتم ذكر أثر التكتلات الاقليمية على حركة التجارة الدولية.
- **الفصل الثاني:** تأثير قيام النافتا على حركة التجارة الدولية من خلال مبحثين، المبحث الأول يبين ماهية إتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية، أما المبحث الثاني فقد تناول دراسة تطبيقية التجارة النافتا البيئية والدولية خلال الفترة (1995–2017).

الفصل الأول

أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية

تمهيد:

شهد العالم ومنذ فترة قصيرة لجوء العديد من الدول المتقدمة والدول النامية إلى الدخول في التكتلات الاقتصادية الإقليمية والغير إقليمية، والدخول في الاتفاقيات التجارية الإقليمية، بالإضافة إلى انضمام العديد من دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية حيث بلغ في سنة 2014 عدد الدول الأعضاء المنظمين لها 159 دولة عضو و 25 دولة مراقبة، وهناك العديد من الأهداف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال انضمامها إلى هاته التكتلات والترتيبات الإقليمية من أجل محاولة تجنب الآثار السلبية للعولمة.

ولفهم ظاهرة التكامل الاقتصادي لابد من التطرق إلى الأساس النظري المفسر لها وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل حيث سنعالج في هذا الفصل أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية، وذلك ضمن ثلاث مباحث أساسية تتمثل في:

- **المبحث الأول:** التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية الإقليمية؛
- **المبحث الثاني:** حركة التجارة الدولية؛
- **المبحث الثالث:** أثر التكتلات الاقليمية على حركة التجارة الدولية.

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية الاقليمية

يرتبط التكامل الاقتصادي بمجموعة من المفاهيم والنظريات التي قامت بتفسير التكامل الاقتصادي وهذا ما سيتم تناوله من خلال هذا المبحث حيث سيتم التطرق إلى مفهوم ودوافع التكامل الاقتصادي في المطلب الأول، كما سيتم التطرق إلى مقومات ومراحل التكامل الاقتصادي في المطلب الثاني، أما في المطلب الثالث سيتم تناول أهم مفاهيم التكتلات الاقتصادية الاقليمية.

المطلب الأول: مفهوم ودوافع التكامل الاقتصادي

الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

يعرف التكامل الاقتصادي كالآتي:

التعريف الأول: هو اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية.[1]

التعريف الثاني: هو دخول مجموعة من الدول التي تربطها علاقات تَقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي، بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية تلتزم بها جميع الدول الأعضاء مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتناولة ما بين هذه الدول، و إلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي وكذلك الاتفاق بين هذه الدول على سياسة تجارية للتعامل التجاري مع الدول خارج الاتحاد الاقتصادي.[2]

التعريف الثالث: هو جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع.[3]

التعريف الرابع: كما يعرف رواد الفكر الاقتصادي التكامل الاقتصادي كما يلي:

---

[1]– هشام محمود الأقداحي، **العلاقة الاقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 201.

[2]– علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات**، دار المعبرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 409.

[3]– السيد محدد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2009، ص199.

أولا: يعرف **بيلا بلاسا** التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة؛ فالتكامل الاقتصادي **عملية** يعني أنه يشمل كافة الإجراءات الكفيلة بإزالة أسباب التمييز بين الوحدات والمنشآت الاقتصادية التابعة لدول المجموعة، أما كونه **حالة** يعني ألا يبقى أي تمييز بين اقتصاديات الدول التابعة للمجموعة.[1]

ثانيا: ويعرفه **ميردال** بأنه هو: " عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزاول جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي. [2]

ثالثا: أما **ماخلوب** " فيرى بأن التكامل الاقتصادي الإقليمي يكمن في الاستفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل.[3]

حسب التعاريف السابقة يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي يشير إلى العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي من الدراسة والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية وكذلك العقبات التي تعرقل حركات رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين الدول الأعضاء إضافة إلى ما تتجه إليه هاته الدول من تنسيق وخلق تجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح هاته الدول تكتلا واحدا.

الفرع الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي

تختلف أهداف ودوافع التكامل الاقتصادي بين الدول النامية والدول المتقدمة وتتمثل هذه الدوافع أساسا في الدوافع الاقتصادية والسياسية والأمنية وتمثل الدوافع الاقتصادية أهم الدوافع على الإطلاق لما لها من أهمية ومنافع تعود على الدول المتكاملة بعد تكاملها، وتتمثل الاقتصادية في:[4]

---

[1]- فؤاد ابو ميت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الذكر المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2004، ص7.

[2]- مرجع نفسه، ص 6.

[3]- السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي : النظرية والسياسات**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011ء ص 83.

[4]- فليح حسن خلف، **العلاقات الإعلانية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص ص : 180-184.

- **اتساع حجم السوق :**

يمثل عقبة أساسية تعترض التوسع في الإنتاج بسبب كون أن معظم الدول وبالذات النامية منها ذات الحجم السكاني المنخفض يرافقه دخل منخفض؛ وبالتالي قوة شرائية محدودة، لا تتيح توسيع الأسواق أمام العديد من هذه الدول، وهذا ما يؤدي إلى ضعف الحافز لدى هذه المشروعات على التوسع، وفي الوقت الذي يوفر التكامل سوق واسعة أمام منتجات الدول المتكاملة، وهذا ما سيؤدي إلى اتساع إنتاج المشروعات بسبب توفر الطلب الذي يمكن من تحقيق الحافز على هذا التوسع، وما يرافق ذلك من زيادة درجة استخدام الموارد والطاقات الإنتاجية القائمة و بالذات غير المستغل منها والذي يتسع وجوده في العديد من البلدان النامية بالنسبة لعدد غير قليل من مشاريعها الإنتاجية، إضافة إلى أن أتساع حجم السوق

يتيح الحجم الكبير من الإنتاج، والذي يسمح بتحقيق وفورات مرتبطة بهذا الحجم وبالتالي فإن انخفاض حصة الوحدة المنتجة منها نتيجة الحجم الكبير للإنتاج سيؤدي إلى خفض التكلفة بدرجة ملموسة وبالتالي الأسعار؛ ومن ثم القدرة على المنافسة ويتم ذلك على الدول المتكاملة، فحسب وإنما يمكن أن يمتد الأمر ليتم تصدير بعض المنتجات إلى الدول الأخرى، كما أن اتساع حجم السوق يتيح درجة أكبر من التخصص و تقسيم العمل بحيث يتم الانتفاع من الميزات النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول ونقوم بإنتاج السلع التي تكون تكلفتها أقل نسبيا من تكلفة إنتاج السلع في الدول الأخرى المتكاملة وبالتالي يتم تبادل السلع المنتجة بين هاته الدول ولا شك أن التخصص و تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتخفيض التكلفة والسعر، واستفادة الدول المتكاملة وزيادة قوتها التفاوضية مع العالم الخارجي في مجال التصدير والاستيراد وهذا ما سيسمح بتحسين شروط التبادل الدولي وتعديلها لصالح دول التكامل أي الحصول على عائد أكبر من صادراتها؛

- **زيادة التشغيل:**

إن التكامل يسمح للدول المتكاملة فيما بينها من زيادة فرص التشغيل، من خلال اتساع حجم سوق العمالة لتشمل جميع الدول المتكاملة، وهذا ما سيساهم في زيادة انتقال العمال بين الدول المتكاملة دون شرط، بالإضافة إلى ما يوفره التكامل من إمكانات أكبر لتطوير نوعية عنصر العمل عموما، نتيجة تنوع النشاطات الاقتصادية وتوسعها وتحديثها بعد التكامل؛

- **زيادة معدل النمو الاقتصادي:**

تسمح عملية التكامل للدول خاصة النامية منها بتوفير إمكانات أكبر لاتساع الإنتاج اعتمادا على السوق الأكثر اتساعا، واعتمادا على عناصر الإنتاج الأكثر وفرة بعد التكامل، حيث يصبح مصدر العملية الإنتاجية والنشاطات الاقتصادية في هاته الدول المتكاملة هو التوسع اعتمادا على عناصر الإنتاج الموجودة في مجموعة الدول المتكاملة وبذلك يوفر لها قدر أكبر من رؤوس الأموال والأيدي العاملة، والقدرات الإدارية التنظيمية الماهرة والفنية وهذا ما يتيح لهذه الدول الفرصة للتوسع في الإنتاج بشكل كبير وهو ما يؤدي إلى زيادة الناتج والدخل الوطني وبالتالي تحقيق معدلات نمو معتبرة؛

- **زيادة القاعدة التكنولوجية:**

باعتبار أن التكنولوجيا أحد أبرز متطلبات التنمية والتطوير في الدول عموما وتتحقق من جرائها منافع مرتفعة للدولة التي يمكن أن تساهم في عملية التطوير التكنولوجي، وهو ما أدى إلى سيطرة الدول المتقدمة على هذا المجال، واستخدام هذه السيطرة كأداة رئيسية في امتصاص موارد وثروات البلدان النامية عن منحها التكنولوجيا التي تحتاجها لعملية التنمية، وبما أن معظم الدول النامية عاجزة بشكل منفرد على إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية اعتمادا على قدراتها المالية والمادية والبشرية، ولذلك فإن قيام التكامل بين هاته الدول يمكن أن يتيح لها قدرات أكبر في هذه الجوانب.

ويمكن القول بأن مبررات التكامل ودوافعه تختلف فيما بين الدول النامية والدول المتقدمة، حيث تسعى الدول المتقدمة إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناتجة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة التجارية كما تساهم الهياكل الاقتصادية لهذه الدول بالاستقرار، وعليه فإن تغير هذه الهياكل استجابة للتكتل وبرامجه له أثر إيجابي على الأداء الاقتصادي بوجه عام ويكتسب المزيد من الديناميكية والفاعلية.

أما بالنسبة للدول النامية فهي عادة لا تحقق هاته المكاسب بنفس القدر من الكفاءة والديناميكية التي يفرزها التكتل الاقتصادي، كما أن عواد الكفاءة ليست في حجم الدول المتقدمة، وذلك لأن الهياكل الصناعية

في الدول النامية صغيرة الحجم بالنسبة لحجم الاقتصاد، كما أن المكاسب الساكنة من خلال تسهيل تدفق التجارة ت صغيرة أيضا.[1]

المطلب الثاني: مقومات ومراحل التكامل الاقتصادي

الفرع الأول: مقومات التكامل الاقتصادي

لا شك أن تحقيق التكامل الاقتصادي ينبغي أن يستند إلى مقومات يقوم على أساسها من أجل تشكيل التكامل وإنجاحه ومن أبرز مقومات التكامل هي المقومات الاقتصادية و تتمثل في:[2]

- **توفر الموارد الطبيعية:**

يعتبر هذا المقوم أساسا مهما يستند إليه التكامل الاقتصادي في قيامه ونجاحه، إذ أن عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كافي لدى بعض الدول يؤدي إلى تكاملها اعتمادا على ما يحققه الكامل من وفرة في الموارد الطبيعية لدي مجموعة الدول المتكاملة، حيث أن بعض الدول تتوفر لديها إمكانات زراعية واسعة وإمكانات مائية وفيرة بحيث يتاح لها أن تقوم بزيادة الإنتاج الزراعي وتطويره اعتمادا على هذه الإمكانات، في حين أن لدى بعض الدول الأخرى ثروات معدنية يمكن أن تشكل أساسا التطوير الصناعة، وأخرى يتوفر فيها مناخ ملائم بناسيها لأن تكون بلدا سياحيا وما إلى ذلك وبالتالي فإن مثل هذا التوسع في ظل غياب الموارد الطبيعية أو النقص فيها يؤدي إلى عملية إعاقة التوسع والتكامل في هذه النشاطات؛

- **التخصص وتقسيم العمل:**

يسمح التخصص والتقسيم الدولي للعمل بوفورات في الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة وبما يضمن استفادة الجميع من التكامل وتطور هذه الدول عموما نتيجة التكامل، ولا شك أن هذا يعتبر أساس مهم لقيام التكامل واستمراره ونجاحه وفاعليته، ولذلك فإن تنظيم المنافسة من خلال التخصص وتقسيم العمل هو البديل في إطار التكامل لتجنب الأضرار والحصول على منافع أكبر.

[1]– أسامة المجذوب: **العولمة والاقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2001، ص54.

[2]– فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص : 177–180.

- **توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية :**

سواء تعلق الأمر برؤوس الأموال المادية أو بالموارد البشرية، لا شك أن التكامل يوفر فرصة و إمكانات أكبر لتوفير هذا العنصر الهام والحيوي للمشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة وبالتالي تحقيق زيادة في الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء؛

- **توفر طرق ووسائل النقل والاتصال:**

يبرز هذا الأساس والمقوم للتكامل الاقتصادي كعنصر هام في نجاحه وفاعليته، لأنه حتى وإن توفرت الحرية في انتقال السلع والخدمات و عناصر الإنتاج فإن مدى التكامل وفاعليته تبقى محدودة طالما افتقرت الدول المتكاملة إلى طرق النقل ووسائل نقل و اتصال متقدمة ورخيصة، ذلك لأن محدودية طرق النقل ووسائل النقل بين الدول المتكاملة سواء تعلق الأمر بالنقل البري أي النقل الجوي أو النقل البحري يؤدي إلى إعاقة حركة الانتقال رغم توفر الحرية فيها، إضافة إلى محدوديتها يؤدي إلى صعوبة الانتقال و إلى ضعف من الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة، لقد قامت الدول المتقدمة منذ وقت طويل إلى الانتباه إلى أهمية توفر طرق ووسائل النقل و الاتصال وحيويتها وأهميتها في ربط الأقطار بعضها ببعض وربط الدول الأخرى بها ولذلك قامت بتطوير وسائل الاتصال و النقل وطرقه بينها وبين هذه الدول وبالذات النامية منها بالشكل الذي ساهم في زيادة تكامل هذه الدول مع الدول المتقدمة وتبعيتها إليها، في حين أن غياب أو ضعف طرق ووسائل النقل و الاتصال بين الدول النامية أعاق ويعيق إلى حد كبير تكامل هذه الدول، بل حتى إقامة روابط بقدر مقبول فيما بينها، ولذلك يشكل توفر الطرق ووسائل النقل والاتصال مقوم أساسي من مقومات التكامل الاقتصادي.

الفرع الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي

يمر التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر حسب نظرية **النيوكلاسيك** التي ترى أن اندماج الأسواق لابد أن يكون تدريجيا من خلال خمس مراحل هي:

- **اتفاقية التجارة التفضيلية:**

تعتبر اتفاقية التجارة التفصيلية أولى مراحل و درجات سلم التكامل الاقتصادي حيث تتمثل في مجموع الإجراءات التي تتخذها دولة معينة لتخفيف القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها، كأن تتفق مثلا دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع بقاء الرسوم، أو

تتفق دول معينة على أن تعطي بعضها البعض امتيازات جمركية متبادلة بمعنى آخر هناك تفضيلات جمركية بين دول منطقة معينة وتصب هذه التفضيلات أساسا على تخفيض الرسوم الجمركية أو إلغاءها، وقد تمت هذه الدول فيما بينها ويعد هذا الشكل أبسط درجات التكامل الاقتصادي ومن أمثلة ذلك النظام التفضيلي بين دول الكومنولث البريطاني الذي أنشئ سنة 1936 بين بريطانيا ودول مستعمراتها السابقة؛[1]

- **منطقة التجارة الحرة :**

في هذه المرحلة يتم الإتفاق بين دولتين أو أكثر على إزالة كافة العقبات التي تقف في سبيل تنمية التجارة البينية فيما بينهما، وبالتالي تلتزم كل دولة من الأعضاء بإزالة كافة الرسوم الجمركية وإلغاء البنود الكمية المفروضة على الواردات من بقية الدول الأعضاء على أن تحتفظ كل هذه الدول بالتعريفة الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في منطقة الكامل.[2]

ومن أمثلة ذلك منطقة التجارة الحرة بين أمريكا وكندا والمكسيك..

- **الإتحاد الجمركي :**

يتشابه الإتحاد الجمركي مع منطقة التجارة الحرة في انعدام وجود تعريفة جمركية على التجارة فيما بين الدول الأعضاء في الإتحاد إلا أنه يلزم أعضاءه برضع تعريفة جمركية مشتركة تجاه بقية دول العالم.[3]

هناك بعض المشاكل التي تواجه وضع تعريفة جمركية موحدة تحكم علاقة الدول الأعضاء في الإتحاد مع دول العالم الأخرى تتمثل في :[4]

- معدل التعريفة وكيفية حسابه؛
- صعوبة التبويب السلعي الذي يسمح بتطبيق هذا المعدل الواحد نظرا لاختلاف التبويب في كل دولة من دول الإتحاد؛
- مشكلة تسوية المعاملات المالية مثل : إيرادات التعريفة الجمركية لدى كل دولة.

---

[1]- فؤاد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص ص : 9-10.

[2]- عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المشاركة الدولية : من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص ص : 17-18.

[3]- محمد إبراهيم عبد الرحيم، **العولمة والتجارة الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص117.

[4]- مرجع نفسه، ص ص : 117-118.

- **السوق المشتركة :**

إضافة إلى الإنجازات التي يحققها الاتحاد الجمركي، فإن السوق المشتركة هي الخطوة التالية في التكامل الاقتصادي و هي تسمح بانتقال العمل ورأس المال بحرية بين الدول الأعضاء وهذه الخطوة باتجاه خلق اقتصاد واحد. [1]

ويمكن التعبير عن هذه الدرجة التكاملية بالمعادلة الآتية : [2]

السوق المشتركة = الإتحاد الجمركي + تحرير إنتقال عناصر الإنتاج.

ومن أمثلة ذلك السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي كوميسيا.

- **الإتحاد الاقتصادي :**

إن السير في إتجاه تحقيق الإتحاد الاقتصادي يتطلب توحيد السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء، ويعتبر هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي تطورا وشمولية و يحتوي على جميع و مزايا وصفات السوق المشتركة فبينما لا يزال الوجود السياسي المنفصل للدول الأعضاء قائما فإن الإتحاد الاقتصادي ينشأ مؤسسات عديدة تتخطى صلاحياتها الحدود القومية وتصبح قراراتها ملزمة الجميع الدول الأعضاء في الإتحاد الاقتصادي و عندما يتبنى الإتحاد الاقتصادي أوراقا نقدية مشتركة لجميع الأعضاء في الإتحاد يصبح إتحادا نقديا أيضا. [3]

المطلب الثالث: الاطار المفاهيمي للتكتلات الاقتصادية الاقليمية

إن التكتلات الاقتصادية الإقليمية ترتبط بمجموعة من المفاهيم والآثار الناتجة عن إنشائها، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب حيث سيتم التطرق إلى مفهوم الإقليمية في الفرع الأول، أما في الفرع الثاني سيتم تناول مفهوم التكتلات الاقتصادية، وفي الفرع الثالث سيتم التطرق إلى خصائص التكتلات الاقتصادية، أما في الفرع الرابع سيتم تناول أثار التكتلات الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

---

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي : نظريات و سياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية 2010، ص189.

[2]- سلمى عفيفي حلم، **الاتجاهات الحديثة في الإعداد الأولي والتجارة الدولية : التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتدقيق**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الكتاب الثاني، الطبعة الأولى، 2005، ص 40.

[3]- علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سبق ذكره، ص411.

الفرع الأول : مفهوم الإقليمية

أصبحت الإقليمية والعولمة في نهاية القرن العشرين تُهيمن على العلاقات الاقتصادية الدولية التي تندرج بين الشمولية والعولمة المتصاعدة باستمرار وبين الإقليمية المتزايدة عبر إقامة التجمعات و التكتلات الإقليمية، ومنه يمكن تعريف ظاهرة الإقليمية بأنها تتمثل في إتجاه كثير من دول العالم إلى الانخراط في ترتيبات إقليمية ساعية إلى بناء نظام تجاري إقليمي من خلال عقد سلسلة من اتفاقيات التجارة التفضيلية مع دول الجوار الجغرافي والتي يمكن بالتبعية أن نشكل إقليما اقتصاديا جديدا.[1]

ولقد شجع تحول الولايات المتحدة الأمريكية نحو الإقليمية قيام مبادرات مماثلة في شرق أسيا و غيرها من مناطق العالم لإعادة النظر في الوضع الراهن و تقييم المكاسب المحتملة من الإقليمية، الأمر الذي أسفر مثلا عن تحول الأسيان من مجرد تنظيم إقليمي إلى منطقة التجارة الحرة للأسيان.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه لا يجوز النظر إلى مفهوم الإقليمية خاصة في التجارة بإعتباره أمرا مستحدثا أو مرتبطة بالمفهوم المعاصر للعالمية، فلقد ظهرت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في ظل عملية إعادة هيكلة التنظيم الدولي، فبينما ظهرت كل من الأمم المتحدة وصندوق النقد والبنك الدوليين كأدوات دولية لإدارة شؤون العالم ظهرت في نفس المرحلة منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الدول الأمريكية بالإضافة إلى السوق الأوروبية المشتركة. [2]

الفرع الثاني : مفهوم التكتلات الاقتصادية

يمكن تعريف التكتل الاقتصادي الإقليمي الدولي على أنه عبارة عن درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا و اجتماعيا والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البيئية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.[3]

---

[1]– سامي عفيفي حلم، **قضايا معاصرة في التجارة الدولية : الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الكتاب الثالث، الطبعة الثانية، 2005، ص47.

[2]– أسامة المجذوب، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[3]– عبد الحي عبد المطلب، **السوق العربية المشتركة : الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، النادرة، الطبعة الأولى، 2003، ص 30.

الفرع الثالث: خصائص التكتلات الاقتصادية

تتميز التكتلات بمجموعة من الخصائص لعل أهمها يتمثل في :[1]

- أن هذه التكتلات هي تكتلات قارية بمعنى أنها تنشأ داخل قارة معينة مثل التكتل الاقتصادي الأوروبي في قارة أوروبا؛
- أن هذه التكتلات تنقسم إلى مجموعة تكتلات من دول متقدمة ومجموعة تكتلات من دول نامية وهناك تكتلات هي خليط بين الدول المتقدمة والدول النامية وتكون قيادتها لإحدى الدول المتقدمة مثل النافتا مع الملاحظة أن تكتلات الدول المتقدمة هي الأخرى، بينما تكتلات الدول النامية ضعيفة؛
- إن كل تكتل اقتصادي مبني على استراتيجية معينة تجاه باقي التكتلات الأخرى، فالتكتل الاقتصادي الأوروبي هو تكتل ذو استراتيجية هجومية حيث يسعى إلى إقامة علاقات مشاركة بينه و بين دول شرق البحر الأبيض المتوسط، بينما التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية الممثل في النافتا له إستراتيجية دفاعية هجومية حيث قام على أساس مواجهة التكتل الاقتصادي الأوروبي الممثل في الإتحاد الأوروبي بينما يسعى إلى ضيم دول أمريكا اللاتينية أو الجنوبية إليه ليكون ما يسمى بالتكتل الاقتصادي الأمريكيتين؛
- إن التكتلات الاقتصادية التي تكونت لم تقتصر على نموذج معين أو صورة معينة من صور التكتل الاقتصادي بل نجد بعضها قد وصل إلى مرحلة أو صورة الإتحاد الاقتصادي مثل الإتحاد الأوروبي، بينما التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية قد أخذ صورة منطقة التجارة الحرة و عليه فإن من أهم خصائص التكتلات الاقتصادية عدم نمذجتها والأهم هو إختيار النموذج الذي يعظم المكاسب لكل الدول الأعضاء.

[1]- عبد الحي عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص ص : 35-36.

الفرع الرابع : أثار التكتلات الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد

هناك مجموعة من الآثار المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوجهاته، يمكن تحديد أهمها على النحو التالي:[1]

- أن التكتلات الاقتصادية العملاقة ذات الوزن الكبير التي تكونت وتلك التي في طور الاكتمال والتكوين تقودها الدول المتقدمة، ولذلك سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي الجديد مع مرور الزمن، وقد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية والتي ستؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد من حيث العلاقات ومراكز القوى الاقتصادية و المكاسب؛

أما التكتلات الاقتصادية التي تكونت في الدول النامية وقادتها الدول النامية فلا زالت أبرز أنها ضعيفة وتحتاج إلى المزيد من العمل والتنسيق في مجال التكامل والنكث الاقتصادي حتى نزداد درجة تأثيرها؛

- إن التكتلات الاقتصادية التي تكونت في الدول النامية تحتاج إلى وضع أسس اقتصادية سليمة من أجل تحقيق مكاسب إيجابية فيما بينها وكذلك عند التفاوض مع التكتلات الاقتصادية الأخرى فإنها ستحصل على مميزات ومكاسب في المعاملات الاقتصادية الدولية أفضت من دخولها فرادى أي دولة دولة؛
- تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة أو السعي إلى تكوينها و إكتمال بعضها يعني وجود اتجاها قويا نحو الاندماج الاقتصادي الإقليمي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ليكون نطاقا نتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي بل يحل محلها في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية وفي نفس الوقت يضمن انتعاش التجارة البيئية وتقدم معملية التنمية وزيادة معدلات النمو لدول الإقليم؛
- إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا الشمالية و أسيا مع نموها وتزايد تنسيق دولها و ازدياد فعالية تأثيرها فإن ذلك قد يؤدي إلى تبادل أدوار وأوضاع دولة معينة في الشكل الهرمي للاقتصاد العالمي الجديد وكل التوقعات تشير إلى تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن وضعها الحالي في النظام الاقتصادي العالمي؛

[1] عبد الحي عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص ص : 36 -39.

- إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا الشمالية و أسيا رغم ما سيكون بينها من درجة معينة من الصراع والمنافسة إلا أن كل التوقعات تشير إلى أن هذا الإتجاه سيكون عدد معين وبالتالي فإنه من الممكن جدا أن يحدث نوع من التنسيق الاقتصادي بين هاته التكتلات القوية على اقتسام أسواق العالم التي لم تتكل بعد ومنها المنطقة العربية و غيرها؛
- إن الإتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية سيؤدي إلى تحرير التجارة العالمية ومنه فإن ذلك سيؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة الدولية.

المبحث الثاني: التجارة الدولية (المفاهيم، النظريات والسياسات)

ترتبط التجارة الدولية بمجموعة من المفاهيم والنظريات التي قدمت مفهوم للتجارة الدولية وبينت الأسباب التي أدت إلى قيامها بين الدول من خلال إطارها النظري، وهذا ما سيتم تناوله خلال هذا المبحث حيث سيتم التطرق إلى الاطار النظري للتجارة الدولية في المطلب الأول، كما سيتم التطرق إلى السياسات التجارية في المطلب الثاني،

المطلب الأول : التجارة الدولية، المفاهيم والنظريات

الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية

تعرف التجارة الدولية كالآتي :

التعريف الأول: هي حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، بحيث تشمل الحركات الدولية الرؤوس الأموال .[1]

التعريف الثاني: هي عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي.[2]

أما الصفقات التجارية التي تشملها التجارة الدولية فيمكن تصنيفها إلى مايلي : [3]

- تبادل السلع الملموسة، كالسلع الاستهلاكية و الإنتاجية والمواد الأولية؛
- تبادل الخدمات، كالخدمات السياحية وخدمات النقل و التأمين و الخدمات المصرفية؛
- حركة رؤوس الأموال والمعاملات الدولية المتعلقة بالقروض و الاستثمارات الأجنبية؛

[1]- حسام على داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص 14.

[2]- موسى مطر و آخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص 15.

[3]- مرجع نفسه، ص 16.

- تبادل عناصر الإنتاج المختلفة المتمثلة في انتقال الأيدي العاملة من بلد إلى أخر سواء باستقطاب الكفاءات أو الهجرة الاختيارية بحثا عن العمل بأجر مرتفع.

انطلاقا مما سبق يمكن تعريف التجارة الدولية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.

الفرع الثاني : أهمية التجارة الدولية

تعد التجارة الدولية من أهم القطاعات الحيوية في الاقتصاد حيث تتمثل أهميتها فيما يلي: [1]

- توفير السلع التي لا تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محليا لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الإنتاجية لها؛
- تأمين إحتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية من رؤوس الأموال والتكنولوجيا؛
- تحقيق المكاسب المتوقعة من الحصول على سلع وخدمات بتكلفة أقل مما لو تم إنتاجها محليا؛
- زيادة الدخل القومي إعتمادا على التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي؛
- أنها نوسع إمكانيات إستهلاك الدولة بحيث تسمح للدولة بأن تستهلاك، من كافة السلع ومنتجات الدول الأخرى.

وتقاس أهمية التجارة الخارجية في الدول بنسبة النجارة الخارجية بها إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك بالعلاقة التالية : [2]

أهمية التجارة الخارجية في الدولة = (الصادرات + الواردات و الناتج المحلي الإجمالي) x 100.

حيث كلما ارتفعت هذه النسبة فإن هذا يدل على ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدول والعكس صحيح.

[1]– كامل البكري، **الاقتصاد الدولي : التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص8.

[2]– محمود يونس، على عبد الوهاب نجا، **اقتصاديات دولية**، جامعة الإسكندرية، مصر، 2009، ص 24.

يلاحظ مما سبق من أهمية التجارة الدولية بالنسبة لأي دولة في العالم سواء كانت متقدمة أي نامية، رأسمالية أو اشتراكية، كبيرة أو صغيرة الحجم، نظرا لأن دول العالم أصبحت مترابطة ولا تستطيع أي دولة في العالم أن تعيش منعزلة عن باقي الدول الأخرى، فالدول تحتاج إلى بعضها البعض، كما لا تستطيع أي دولة أن تطبق سياسة الاكتفاء الذاتي طالما أنها تسعى إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والذي يتحقق من خلال الإعتماد المتبادل بين دول العالم عن طريق التجارة الخارجية.

الفرع الثالث : التجارة الدولية والتخصص الدولي

توجد علاقة تبادلية بين التجارة الدولية والتخصص الدولي حيث ترتبط التجارة الدولية إرتباطا وثيقا بظاهرة التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي، فلولا قيام التجارة الدولية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج السلع والخدمات بكميات تزيد عن حاجتها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فلولا وجود التخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع والخدمات المختلفة ولما قامت التجارة الدولية.

ويلاحظ على المستوى الدولي أن جميع دول العالم لا تستطيع إتباع سياسة الإعتماد على نفسها و الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، لأن ذلك يجعلها تنتج كل احتياجاتها من السلع والخدمات المختلفة بالرغم من أن أوضاعها الاقتصادية والإجتماعية لا تسمح بذلك، ومنه فإن الأمر يتطلب إنتاج السلع والخدمات التي تسمح لها ظروفها الاقتصادية و الجغرافية بإنتاجها ثم تبادلها بسلع وخدمات أخرى لا تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة أعلى لذلك يكون من الأفضل لها استيرادها من الخارج ومن هنا يتضح أن التجارة الدولية هي سبب ونتيجة لقيام التخصص الدولي وتقسيم العمل على المستوى الدولي.[1]

ويرجع التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل أهمها :[2]

- **اختلاف الظروف الطبيعية**

يؤدي اختلاف الظروف الطبيعية السائدة في كل دولة إلى تخصصها في إنتاج بعض المواد الأولية أو السلع الوسيطية أو السلع النهائية الزراعية أو الصناعية، فمثلا الدول التي تتوفر على المواد الخام في باطن أراضيها كالبترول فهي تتخصص في إنتاج البترول الخام.

[1]- عبد الرحمان يسري أحمد، السيد محمد أحمد السريتي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص ص : 10-11.

[2]- مرجع نفسه، ص ص : 11-14.

❖ **مدى وفرة وندرة عناصر الإنتاج**

يتحدد التخصص و التقسيم الدولي للعمل طبقا لمدى وفرة ونشرة عناصر الإنتاج داخل كل دولة خاصة عنصري العمل ورأس المال باعتبارهما أهم عنصرين من عناصر الإنتاج، فمثلا بعض الدول النامية لديها اكتظاظ في عدد السكان ومنه وفرة في عنصر العمل ولديها نقص في رؤوس الأموال ومنه ندرة عنصر رأس المال وبالتالي فإن هذه الدول تتخصص في إنتاج الصناعات الخفيفة مثل صناعة النسيج، أما الدول المتقدمة التي لديها فائض في رأس المال ومنه وفرة هذا العنصر ولديها نقص في عدد السكان ومنه ندرة نسبية في عنصر العمل فتتخصص في إنتاج الصناعات الثقيلة مثل صناعة السيارات؛

❖ **تكاليف النقل**

من المعروف أن تكاليف نقل سلعة ما تؤثر على مدى أتساع سوق هذه السلعة، لأنها تضاف إلى تكلفة الإنتاج ومن ثم إلى سعر السلعة، ويتحدد كرن سلعة ما تجارية أو غير تجارية إعتمادا على سعرها الدولي وسعرها المحلي وتكاليف النقل، حيث تكون السلعة قابلة للتصدير إذا كان سعرها المحلي + تكاليف النقل للخارج أقل من سعرها الدولي في حين تكون السلعة قابلة للاستيراد إذا كان سعرها الأولى + تكاليف النقل الخارج أقل من سعرها المحلي، وهذا يعني أن السلعة تعد تجارية إذا كانت قابلة للتبادل دوليا، وإذا لم تتحقق الشروط السابقة تصبح سلعة غير تجارية ولا يمكن تبادلها دوليا؛

❖ **توفر التكنولوجيا الحديثة**

الدول التي تتوفر لديها التكنولوجيا الحديثة عن طريق الاختراع أو الابتكار أو التجديد تستطيع إنتاج سلع إنتاجية أي رأسمالية مثل الآلات و السيارات، وهذه الدول هي الدول المتقدمة التي تتوفر لديها أحدث الوسائل التكنولوجية، ولذا فإنها تتخصص في إنتاج السلع الرأسمالية، وهذه التكنولوجيا الحديثة لا تكون متاحة للدول النامية في فترة ظهورها ومن ثم فإنها لا تتمكن من إنتاج هذه السلع الرأسمالية بل تستوردها من الدول المتقدمة، ولذلك فإن التقدم التكنولوجي يعد سببا أساسيا التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.

وبناء على ما سبق فإن التجارة الدولية تقوم نتيجة تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية وفقا لظروفها الاقتصادية و الجغرافية، ولكن ليس معنى ذلك أن تظل دولة ما متخصصة إلى الأبد في نفس السلعة، فعلى سبيل المثال بعض الدول تتوفر لديها بيئة ملائمة لإنتاج المواد الأولية، وكذا تتخصص في إنتاج المواد الأولية ولكن لا يعني ذلك أنها تظل إلى الأبد متخصصة في المواد

الأولية ومصدرة لها، حيث تستطيع بعض الدول تغيير نمط تخصصها عن طريق التنمية الاقتصادية والتخطيط ورأس المال و التنظيم الكافي وهي عوامل من الممكن أن تكتسب وليست احتكارا على دولة دون الأخرى.

الفرع الرابع : نظريات التجارة الدولية

توجد ثلاث نظريات قامت بتفسير أسباب قيام التبادل الدولي و تتمثل فيما يلي: – النظرية الكلاسيكية التقليدية للتجارة الدولية، والنظرية النيو كلاسيكية الحديثة للتجارة الدولية.

أولا: النظرية الكلاسيكية (التقليدية) للتجارة الدولية

ظهرت النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر من أجل الدفاع على حرية التجارة عكس الفكر التجاري والذي يعتمد على تحقيق فائض في الميزان التجاري بتدخل الدولة في ذلك، وتتمثل أهم نظريات الكلاسيك فيمايلي :

- **نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث :**

إن أول إقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو الاقتصادي الشهير أدم سميث في كتابه المشهور ثروة الأمم الذي أصدره عام 1776 في نيويورك حيث استخدم أدم سميث مفهوم الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة، وقد افترض أدم سميث أن التكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج وحسب هذا المفهوم فإن السلع سنبادل بعضها وفقا لنسب السلعة أي ما يعرف بمبدأ القيمة–عدد ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها. [1]

❖ **الفرضيات التي قامت عليها نظرية الميزة المطلقة :** [2]

- أن كل دولة تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بتكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون؛
- قيمة السلعة تتحدد بكية العمل المبذول في إنتاجها؛
- إعتبار العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد المستخدم في العملية الإنتاجية؛
- حرية إنتقال عنصر العمل داخل البلد الواحد وصعوبة انتقاله بين الدول؛

[1]– مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى،2006 ، ص 53.

[2]– مرجع نفسه، ص 53.

- وجود معدل تبادل واحد بين السلع. ويمكن توضيح نظرية الميزة المطلقة بالمثال التالي :

حيث يفترض وجود دولتان هما الأردن والعراق تنتجان سلعتي الأحذية والأقمشة وفقا للتكاليف الموضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم 01-01 : التكاليف المطلقة مقاسة بساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة (وحدة / ساعة عمل)

الدولة / السلعة	الأحذية	الأقمشة
الأردن	**20**	**16**
العراق	**10**	**24**

المصدر : حسام على داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص35.

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي :

- في الأردن يتطلب إنتاج وحدة واحدة من الأحذية 20 ساعة عام وإنتاج وحدة واحدة من الأقمشة يحتاج إلى 16 ساعة عمل، بينما نجد أنه في العراق يتطلب إنتاج وحدة واحدة من الأحذية 10 ساعات عمل وإنتاج وحدة واحدة من الأقمشة 24 ساعة عمل؛
- أن الأردن ينتج الأقمشة بطريقة أكفي من العراق وهذا ما يجعل الأقمشة أقل تكلفة في الأردن مقارنة بالعراق، بينما نجد أن العراق ينتج الأحذية بطريقة أكفي من الأردن وهذا ما يجعل الأحذية أقل تكلفة في العراق مقارنة بالأردن؛
- نستنتج أن الأردن يتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الأقمشة، والعراق يتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الأحذية؛
- ومن خلال النموذج الذي قدمه أدم سميث فإن كل دولة ستكسب من التجارة إذا تخصصت في إنتاج السلعة التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها واستيراد السلع الأخرى التي تتمتع الدولة الأخرى بميزة مطلقة في إنتاجها؛

فالتجارة الدولية في رأي أدم سميث تقوم بوظيفتين هامتين هما :[1]

- التجارة الخارجية تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض بشيء آخر ذو نفع أكبر؛
- تتغلب التجارة الخارجية على ضيق السوق المحلي وهذا نتيجة تقسيم العمل إلى أقصاه، وترفع من إنتاجية الدول المتاجرة وذلك عن طريق أتساع حجم السوق؛

- **نظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو:**

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الإنجليزي ديفيد ريكاردو بالرد على نظرية أدم سميث وذلك في كتابه المشهور مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب سنة 1817، حيث أعلن ريكاردو في الفصل السابع من كتابه متن قانون الميزة النسبية في التجارة الدولية.

وقد بين ريكاردو في كتابه كذلك أن شرط توفر ميزة مطلقة للدولة في إحدى السلع ليس ضروريا لكي تحقق هذه الدولة مكاسب من الدخول في التجارة الدولية بل تكتفي أن يتوفر للدولة ما أسماه ريكاردو بالميزة النسبية في إحدى بعض السلع التي تنتجها وبالتالي فإن قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة.

و لذلك يمكن للدولة أن تحقق مكاسب من التجارة الخارجية حتى و لو كانت تكاليف أكبر في جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع شركائها التجاريين. [2]

❖ الفرضيات التي استندت إليها نظرية الميزة النسبية هي:[3]

- الموارد الطبيعية ثابتة لكل دولة وجميع الوحدات لكل مورد متماثلة؛
- التجارة تتم بين دولتين و نقوم على سلعتين؛
- عناصر الإنتاج لها القدرة على التحرك والانتقال بحرية كاملة داخل الدولة الواحدة ولكنها غير قادرة على التحرك والانتقال بين الدول؛
- يقوم النموذج على أساس نظرية القيمة؛
- معمل أي قيمة السلعة النسبية تعتمد على العمل النسبي؛

---

[1]- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى،2006 ، ص 53.

[2]- حسام علي داود وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 25.

[3]- خالد محمد السواعي، **التجارة الخارجية النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2010 ، ص71 .

- ثبات المستوى الفني للإنتاج في كلا البلدين المتاجرين و يختلف من دولة لأخرى؛
- يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل؛
- ثبات تكلفة الإنتاج أي سيادة النفقات الثابتة أي منحنى العرض لأي سلعة يكون أفقيا.

وطبقا لنظرية الميزة النسبية فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أقل نسبيا أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها وسنقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها، وعليه فإن الشرط الضروري والكافي لقيام التبادل التجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع من دولة لأخرى.[1]

لقد تعرضت نظرية ديفيد ريكاردو لانتقادات عديدة لعل أهمها يتمثل في :[2]

- المبالغة في التبسيط و البعد عن الواقع حيث افترضت وجود دولتين فقط وسلعتين فقط وهذا مخالف للواقع الذي يثبت وجود تبادل تجاري بين مجموعة من الدول ومجموعة من السلع؛
- اعتمدت على نظرية القيمة؛
- الاعتماد على تكاليف العمل فقط وإهمال تكاليف عناصر الإنتاج الأخرى؛
- افترضت صعوبة انتقال عناصر الإنتاج إلى الخارج في حين أن الواقع يشير إلى قدرة انتقال عناصر الإنتاج خاصة عنصر رأس المال؛
- تفترض النظرية أن التكاليف ثابتة وهذا الافتراض يتناقض مع الواقع لأن التكاليف التي تستعمل في الإنتاج تتغير باستمرار؛
- تتجاهل وتمهل تكاليف النقل؛
- عجزت النظرية عن تحديد معدلات التبادل الدولي وعلى أي أساس يتم اقتسام المكاسب من التجارة بين الدولتين.

- **نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل:**

لم يفسر ريكاردو كيف يتم تحديد سعر أو نسبة معينة للتبادل التجاري بين الدولتين المشتركين في التجارة، فقد توقف تفسيره لقيام التجارة تلك النقطة التي مفادها أن الدول تحقق مكاسب من التجارة دون أن يذكر أي

[1]- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص55

[2]- محمد دياب، **التجارة في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2010 ، ص103

نسبة من التبادل التجاري تقع بين نسب التبادل الداخلية في كل دولة على حد ولهذا بقيت النسبة الفعلية التي يتم بناء عليها قيام التبادل التجاري دون تحديد تطبيقاتها.

قام الاقتصادي جون ستيوارت ميل في كتابه الاقتصاد السياسي مع بعض الفلسفة الإجتماعية سنة 1848 بتحديد السعر الذي يتحقق به التبادل السلعي.

إن سعر التبادل حسب مي يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب، وذلك على المستوى الذي يجعل صادرات كل بلد يغطي حجم وارداته، وأوضح من أن نسب التبادل الدولية بين السلعتين تعتمد ليس على تكاليف الإنتاج ونسب التبادل الوطنية فحسب بل وعلى نمط الطب ومرونته السعرية لكل من السلعتين في الدولتين اللتين يجري التبادل بينهما.

وهكذا فإن الفكرة الأساسية لنظرية القيم الدولية تتمثل في أن نسب التبادل التي تسود في السوق الدولية تتوقف على الطلب المتبادل لكل من الدولتين.[1]

يتحدد معدل التبادل عند ستيوارت ميل بحدين هما :[2]

- الحد الأول هو معدل التبادل الداخلي بين المسلحين في الدولة الأولى؛
- الحد الثاني هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية.

حيث أن كل معدل من هذين المعدلين الداخلين إنما يتكون على أساس نفقة إنتاج أدى السلعتين بالنسبة إلى نفقة إنتاج السلعة الأخرى في الدولة الواحدة.

وطبقا لهذه النظرية هناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب بن الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، و عموما كلما أقترب معدل التبادل كثيرا من معدل التبادل المحلي دولة ما كان نصيبها من التجارة الدولية ضئيلا و العكس صحيح.

ومن هنا نفهم لماذا إنتهى ستيوارت ميل إلى أن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكسبا أكبر من الدولة الكبيرة في التجارة الدولية وكذلك دعوة هذه النظرية للاهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج بإسم الكسب الدولي، حيث أن الدولة الصغيرة يمكن أن تتبادل مع الدولة الكبيرة وفقا لمعدل التبادل

[1]- محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص ص:104 - 105.

[2]- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 55.

السائد في الدولة الكبيرة دون أن تؤثر على ذلك المعطل نظرا لارتفاع مستوى المعيشة في الدولة الكبيرة وضخامة طلبها.

ومن خلال معرض نظرية ستيوارت ميل يتضح أن النظرية قد ابتعدت عن الواقع حيث افترضت تكافؤ أطراف التبادل، فإذا ما كان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل ألا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل الدولي حيث في وسع الدولة حيث في وسع الدولة الكبرى أن تملى شروطها، كما أن اشتراط التكافؤ بين قيم الصادرات والواردات لكل من الدولتين من أجل تحقيق استقرار معدل التبادل الدولي بعد قيام على هاته النظرية، فما الحل عندما يكون معدل التبادل في إتجاه واحد فقط؟ وما حقيقة وجود فائض أو عجز في الميزان التجاري الخاص بسلعة معينة أو بمجموع السلع ؟ وأخيرا وليس آخرا على أي أساس تحدد هذه النظرية موقع منحنى الطلب المتبادل لكل دولة ؟[1]

- **النظرية النيوكلاسيكية (الكلاسيكية الحديثة) للتجارة الدولية**

تعتمد نظرية ريكاردو على مبدأ اختلاف النفقات النسبية وأن التخصص الدولي يتوقف على أكبر مكسب يحقق لكل بلد في حالة تخصصه في إنتاج السلعة التي يتميز في إنتاجها نسينا ولكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات من دولة إلى أخرى حتى مجيء الاقتصادي السويدي هكشر في مقاله أثر التجارة الخارجية على توزيع الدخل القومي سنة 1919 ثم قام تلميذه أولين بتطوير هذه الأفكار في كتابه الإقليمية والتجارة الدولية سنة 1933، حيث رفض أولين الفرضيات التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية خاصة بإعتبار العمل أساس القيمة وأن قيمة السلعة تحدد على أساس ما أنفق على عناصر الإنتاج.

وتتمثل أهم نظريات النيو كلاسيك فيمايلي : [2]

- **النظرية السويدية (نظرية هكشر – أولين):**

وتعرف أيضا بنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج وتعود صياغة هذه النظرية إلى مساهمة كل من هكشر عام 1919 ومن بعده تلميذه أولين سنة 1933، حيث ترجع نظرية هكشر أولين سبب قيام التجارة الدولية كما لاحظ الكلاسيك إلى اختلاف النفقات النسبية لكنهما يضيفان أن اختلاف النفقات النسبية يرجع إلى الوفرة

[1]– مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص :58– 59.

[2]– مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007 ،ص 54.

أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، وبالإضافة إلى العروض التي ذكرها الكلاسيك فإن فروض هذه النظرية هي :

- نفس التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج ودوال الإنتاج متشابهة؛
- أن السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة أستخدمها لعناصر الإنتاج؛
- تجانس أذواق المستهلكين من بلد لأخر.

وترجع هذه النظرية سبب قيام التجارة الخارجية إلى الاختلاف بين الدول في مدي وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها، هذا الاختلاف والتفاوت من شأنه أن يرد اختلاف في أسعار عناصر الإنتاج وبالتالي في أسعار المنتجات نظرا لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول، إذ ستتجه كل دولة إلى تصدير تلك السلع التي يمكنها أن تنتجها في داخلها برخص نسبي فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الإنتاج المتوفرة في مختلف الدول.

إن عامل الوفرة والندرة لعناصر العناصر الإنتاج وما يتبعه من اختلافات نسبية في أسعار تلك العناصر ليس السبب الوحيد للاختلافات النسبية لأثمان السلع المتبادلة وفقا لهذه النظرية، حيث أن الاختلاف في دوال الإنتاج من سلعة إلى أخرى يرجع إلى المعاملات الفنية التي تحكم المزج بين العناصر من أجل الحصول على كمية من الإنتاج بأكفي طريقة ممكنة يعتبر سببا أخر لقيام التجارة الخارجية. [1]

تتمثل **أهم الإنتقادات** التي وجهت لنظرية هكشر – أولين في أن النظرية تعتمد على الاختلاف في درجة الوفرة أو الندرة في عناصر الإنتاج والفروق النوعية لعناصر الإنتاج وما يترتب من ميزة نسبية بالإضافة إلى إهمالها لنفقات النقل حيث أن تأثير نفقات النقل يصبح أكثر تعقيدا ويتضمن تغيير نمط التخصص وليس فقط مداه بالإضافة إلى إعتبار النظرية أن الهيكل الاقتصادي في كل البلدان واحد وهذا عكس الواقع حيث أن الهيكل الاقتصادي يختلف بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. [2]

[1]– مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[2]– أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، **مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1997 ، ص ص: 119-120.

- **الإختبار التجريبي لنظرية هكشر – أولين (لغز ليونتيف) :**

حاول الاقتصادي ليونين في سنة 1951 إجراء أول إختبار عملي لنظرية هكشر – أورلين على الاقتصاد الأمريكي، فمن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال وندرة نسبية في عنصر العمل وذلك من المتوقع حسب نظرية هكشر – أولين أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتصدير السلع ذات الكثافة الرأسمالية حيث ينخفض سعر الفائدة على رأس المال وتستورد السلع ذات الكثافة العمالية حيث ترتفع أجور العمال.[1]

وقد أستمد ليونتيف بيانته من هيكل صادرات و واردات الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1947 المعرفة ما إذا كانت هذه الصادرات والواردات تتفق مع ما جاءت به نظرية هكشر – أرلين.

كانت النتيجة التي توصل إليها ليونتيف بعد إجراء دراسته تتعارض مع منطق نظرية هكشر – أولين حيث توصل إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر سلعا كثيفة العمل وتستورد سلعا كثيفة رأس المال ولذلك فقد عرفت هذه النتيجة بلغز ليونيف.

قدم ليونتيف، تفسيرا لما توصل إليه على النحو التالي : [2]

- أن إنتاجية العامل الأمريكي تعد مرتفعة مقارنة بإنتاجية العمال في دول أخرى؛
- إن أذواق المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية تميل إلى استهلاك السلع كثيفة رأس المال ومن ثم تؤدي إلى ارتفاع سعر رأس المال وتدفع الولايات المتحدة إلى تصدير السلع كثيفة العمل و استيراد السلع كثيفة رأس المال.

لكن كلا التفسيرين لم يقدمان حلا للغز الذي توصل إليه، ومن هنا جاءت بعض الدراسات التي نجحت في حل لغز ليونيف عن طريق إضافة عنصر رأس المال البشري إلى رأس المال المادي، حيث يتضمن رأس المال البشري مستوى التعليم والتدريب والصحة والذي يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية وبالتالي تصبح السلع الأمريكية كثيفة رأس المال البشري أي عنصر العمل وهي السلع المصدرة أي نسبة رأس المال : العمل في الصادرات الأمريكية أكبر منها في بدائل الواردات بما يعني التوصل إلى حل لغز ليونتيف بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1]– إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007 ، ص ص: 104- 105.

[2]– مرجع نفسه، ص ص: 105 – 106.

- **النظريات (الإتجاهات) الحديثة للتجارة الدولية**

منذ ظهور نظرية التجارة الكلاسيكية تغيرت خصائص التجارة بشكل مفاجئ، فإذا ما نظرنا إلى تجارة بريطانيا في القرن التاسع عشر فقد كانت تعتمد بشكل واضح على رأس المال و المهارة التي تعطى الميزة النسبية للسلع المصنعة وكانت تستورد المواد الخام والمواد الغذائية، أما اليوم فإن أغلب التجارة الدولية بين دول مواردها المتاحة متماثلة و تظهر نفس الأصناف من السلع والخدمات في جانب الواردات و جانب الصادرات في ميز أنها التجاري.

إن التحول إلى أنماط التجارة هو واقع وحقيقة ضرورية تحتاج إلى التحول من تحليل الميزة النسبية البسيط القائم على اختلافات الإنتاجية أو عناصر الإنتاج المتاحة إلى تحليل أكثر تعقيدا على ميزة أخرى، حيث ظهرت عدة نظريات حديثة مثل العام التكنولوجي و اقتصاديات الحجم و المنافسة غير التامة وتكاليف النقل وميزة المكان وغيرها نوضح أسباب قيام التجارة الدولية.

أولا: العامل التكنولوجي والتجارة الدولية :

يعتبر العامل التكنولوجي أو الإختلاف التكنولوجي عامل مهم في اكتساب مزايا التصدير للدول، وهذا ما بينته نظرية الفجوة التكنولوجية ونظرية دورة حياة المنتج.

- **نموذج (نظرية) الفجوة التكنولوجية :**

حسب نموذج الفجوة التكنولوجية الذي وضعه بوسنر سنة 1961 تعتد الصفقات التجارية الكبيرة بين الدول المتقدمة على إدخال منتجات جديدة و عمليات إنتاجية جديدة وهذا ما يعطي المنشأة المبتكرة والدولة احتكار مؤقت في السوق العالمي إعتمادا على براءات الاختراع وحقوق الملكية التي تشجع على تدفق الاختراعات، كما هو الحال في الدول المتقدمة فالولايات المتحدة الأمريكية تصدر أكبر كمية من المنتجات الجديدة عالية التكنولوجيا ويتم الوصول إلى هذه المنتجات نتيجة إمكانية تخفيض تكلفتها، وفي هذه الأثناء لا تزال الفرصة للمنتجين في الولايات المتحدة مناحة لتقديم منتجات جديدة وطرق إنتاجية تمكنهم من تصدير تلك المنتجات إعتمادا على نشوء فجوة تكنولوجية جديدة.[1]

[1]- خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص 218.

وعند تفسير نموذج الفجوة التكنولوجية استخدم بوسنر مصطلحين هما :[1]

- **فجوة الطلب** : و هي تلك الفترة الزمنية بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الابتكار وبداية استهلاك هذه السلعة في الخارج؛
- **فجوة التقليد** : و هي تلك الفترة بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الابتكار وبداية إنتاجها في الخارج.

وحسب هذا النموذج فإن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلعة ذات الكثافة التكنولوجية، ويزول هذا الاحتكار بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة أي يمكن إنتاج نفس المنتوج في الدول المستوردة بمعنى أخر يتم الاحتكار عندما تكون فجرة الطلب أكبر من فجوة التقليد ويزول الاحتكار عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي وتتشابه دوال الإنتاج السلعة وتفقد العوامل التكنولوجية نتيجة هذا التطور دورها الهام كعام مفسر لنمط التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من المنتجات.[2]

❖ **نموذج (نظرية) دورة حياة المنتج :**

قام الاقتصادي ريموند فرنون سنة 1966 بتطوير نموذج الميزة النسبية، حيث أفترض فرنون أن التقدم التكنولوجي يبدأ بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية وبننقل في مرحلة ما إلى دول أخرى خارج أمريكا.[3]

فالدول الصناعية الأكثر تقدما و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ونظرا لتوفر المقومات الأساسية لهذه الاختراعات ممثلة في توفر الطلب الداخلي أو المعرفة التكنولوجية التي تبرر استحداث المنتج الجديد حيث أنه في أول الأمر ننشأ فجوة تكنولوجية بين الدول الصناعية الأكثر تقدما و الدول الصناعية الأقل تقدما وخلال هذه الفترة التي تقضيها الفجوة التكنولوجية يزداد نضج المنتج الجديد، وتصبح الأساليب التكنولوجية شائعة ومعزوفة الاستخدام ومتاحة في الأسواق الدولية أي تصبح هاته الأساليب قابلة للانتقال والتصدير بين الدول. [4]

---

[1]- .محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص126 .

[2]- .سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989 ، ص 86.

[3]- حسام علي داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[4]- سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الكتاب الأول، الطبعة الثانية، 1993 ، ص222

وعليه فإن فرنون يقسم دورة حياة المنتج إلى أربعة مراحل تتمثل في :[1]

- **المرحلة التمهيدية** : حيث تقسم هذه المرحلة بانخفاض حجم المبيعات و انخفاض النفقات ودخول أطراف أخرى إلى حلقة المنافسة؛
- **مرحلة المنافسة** : في هذه المرحلة تزيد شدة المنافسة ويزداد نمو المبيعات بشكل سريع؛
- **مرحلة النضج** : في هذه المرحلة تتوقف مبيعات المشروع الرائد عن النمو و غالبا ما تتذبذب وتنخفض المبيعات الكلية للصناعة نظرا لتوقف السوق عن الاتساع؛
- **مرحلة الانخفاض** : في هذه المرحلة تستمر العملية لعدة سنوات ثم بدأ الخط في الانكسار ثم ينخفض الطلب مما يؤدي إلى توقف حياة المنتج و انقضائه.

يمثل أسلوب دورة حياة المنتج أسلوبا جديدا ومختلفا لأسباب قيام التجارة بين الدول بالاعتماد على التطور الزمني للإنتاج واكتساب التكنولوجيا، إلا أن هذا الأسلوب لا يخلو من العيوب التي تعيق إمكانية تطبيقه بشكل كامل و يمكن تلخيص هذه العيوب فيما يلي :[2]

1) أن الفترة الزمنية اللازمة للإنتاج تختلف من منتج إلى أخر مما يعني أن مرحلة إنتقال السلعة تعتمد على المرات الزمنية التي تمر بها السلعة من حيث قدرتها على تلبية الطلب المحلي مع تزايده كونه يمثل طلبا على منتج جديد ، بالإضافة إلى سرعة إنتقال السلعة إلى خارج الدولة المنتجة لها.
2) اختفاء المرحلة الثانية و الثالثة بسبب سرعة إنتقال التكنولوجيا إلى الدولة المستوردة للسلعة.
3) إن انتشار الشركات المتعددة الجنسيات يمكن أن يؤدي إلى تعقيد أو إلغاء هذه الدورة بسبب انتقال التكنولوجيا إلى دول أخرى لإنتاج نفس السلعة، حيث تبقى هذه التكنولوجيا مملوكة للدول المصدرة للسلعة.

بالإضافة إلى مخالفة هذه النظرية للواقع حيث أن إنتقال الأنشطة الصناعية إلى الدول النامية في مرحلة معينة من مراحل حياة المنتج يمكنها من زيادة اندماجها في الأسواق الدولية وهذا عكس الواقع لأن الدول النامية اليوم تعاني من التهميش.

[1]- سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص ص -:103 - 104.

[2]- حسام علي داود وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص5 .

ثانيا: اقتصاديات الحجم والتجارة الدولية

تشير اقتصاديات الحجم في التجارة إلى زيادة عائد الحجم وهي التي تشير إلى حالة الإنتاج الذي يتزايد بنسبة أكبر من النسبة التي يتزايد فيها إستخدام الموارد أي علوم الإنتاج ومعنى ذلك أنه لو ضاعفنا جميع المدخلات فإن الإنتاج يزيد بمقدار أكبر من الضعف، فلو أن جميع الموارد قد زادت بمقدار ثلاثة أمثال فإن الإنتاج يزيد بمقدار أكثر من ثلاثة أمثال، وزيادة عائد الحجم تحدث لأنه عند العمليات ذات الحجم الكبير فإن تقسيم العمل والتخصص الدولي يصبح ممكن، بمعنى أن كل عام يستطيع أن يتخصص في القيام بمهمة بسيطة متكررة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، هذا بالإضافة إلى أن العمليات ذات الحجم الكبير عادة ما تسمح باستخدام آلات أكثر تخصصا وإنتاجية الأمر الذي لا يكون ممكن عن العمليات ذات الحجم الصغير.[1]

ثالثا: المنافسة غير التامة والتجارة الدولية

أهم فروض نظرية التجارة الكلاسيكية يقوم على سيادة المنافسة التامة، لكن الواقع يثبت عكس ذلك حيث نجد أن الأسواق غير تنافسية وهناك بها العديد من أشكال الاحتكار التي تؤثر على التجارة الدولية.

❖ **نموذج التجارة ضمن نفس الصناعة :**

تفترض نظرية التجارة تنافسية جميع الأسواق، فإذا خفف هذا الفرض سيكون من الممكن شرح نماذج التجارة للعالم الحقيقي الذي يبينه التحليل التالي وهو يبان لنموذج كروجمان الذي كتبه سنة 1989 حيث أنه في العالم نتمتع أغلب المنشآت بدرجة من القوة الاحتكارية ولديها بعض التأثير على أسعار المنتجات، حيث أنه إذا ما أرتفع ناتج المنشأة فإن تكلفة الوحدة تنخفض وهذا ما تفضله المنشآت الكبرى وهي تميل لاكتساب القوة الاحتكارية.

ويمكن تلخيص نموذج التجارة الدولية ضمن نفس الصناعة كمايلي : [2]

- التجارة توسع حجم السوق أمام المنشآت و تسمح باقتصاديات الحجم لتكون حقيقة؛
- زيادة نطاق السلع المتاحة للمستهلكين في الدولتين؛
- التجارة بين الدولتين متماثلة بسلع متنوعة. يحتاج هذا النموذج إلى دعمه بتجارب عملية، حيث أن حجم تبادل السلع المتشابهة في العالم كبير وهذا ما تبر به هذا النموذج.

[1]- سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص278 .

[2]- خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص ص :212- 214.

مما سبق يتضح لنا أن النظريات (الاتجاهات) الحديثة للتجارة الدولية بنيت على المناهج التكنولوجية حيث أعطت لنا ثقلا كبيرا للدور الهام الذي يلعبه الإنفاق على البحث والتطوير بإعتباره العامل الهام في تحدي نمط التجارة الخارجية بين الدول في سلع دورة المنتج و على هذا فإن المناهج التكنولوجية تمكنت من تقديم تفسير للغز ليرنتيف استنادا إلى أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بها نسبة عالية من رأس المال البشري المتمثل في الخبراء والعلماء والفنيين والعمال المتخصصين والمهندسين وهذا أمر لا غنى عنه لإنتاج سلع دورة المنتج، فضلا على ذلك فقد قدمت النظريات التكنولوجية في التجارة الدولية تفسيرا لكثير من ظواهر الاقتصاد العالمي، بحيث عالجت أوجه القصور التي عانت منها النظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية في عدم واقعية القروض التي قامت عليها وبالتالي محدودية النتائج التي توصلت إليها، حيث أن المناهج التكنولوجية التي بنيت عليها النظريات الحديثة للتجارة الدولية تتفوق على سابقاتها من النظريات من حيث كونها أكثر النظريات اقترابا من واقع الاقتصاد العالمي.[1]

المطلب الثاني : السياسات التجارية الدولية

تتبع الدول في مجال علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى سياسات معينة يمكن أن تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لتوجهاتها السياسية وطبيعة اقتصادها، وكذلك تبعا للظروف الاقتصادية القائمة سواء على الصعيد الداخلي أو على مستوى الاقتصاد العالمي، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى مفهوم السياسة التجارية في الفرع الأولى، أما في الفرع الثاني سيتم تناول أهداف السياسة التجارية، كما سيتم التطرق في الفرع الثالث إلى أنواع السياسات التجارية، أما في الفرع الرابع سيتم تناول أدوات السياسة التجارية.

الفرع الأول : مفهوم السياسة التجارية:

من الناحية العملية نجد أن الكثير من الدول تفرض بعض القيود على التدفقات التجارية بين بعضها البعض، ونظرا لأن هذه القيود والقوانين تعالج النشاط التجاري الدولة التي تفرضها فإنها تعرف بالسياسات التجارية.

[1]- سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي** ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 102 - 103.

ومنه يمكن تعريف السياسة التجارية الخارجية بأنها عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة. [1]

كما يمكن تعريفها أيضا بأنها مجموع الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا لأهداف معينة.[2]

الفرع الثاني : أهداف السياسة التجارية

هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال سياساتها التجارية منها ما هو ذو طابع إقتصادي و بعضها ذو طابع إجتماعي ومنها ما هو ذو طابع إستراتيجي وسياسي، ومن خلال هذا يمكن تقسيم هذه الأهداف إلى ثلاث مجموعات رئيسية تتمثل في :[3]

أولا: الأهداف الاقتصادية

تتلخص فيما يلي:

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، خصوصية الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الملائمة لنموها وتطورها؛
- العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن؛
- زيادة الموارد المالية للدولة و إستخدام هذه الموارد في تمويل النفقات العامة للدولة؛
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية كالتضخم والانكماش، وكذلك حمايته من سياسات الإغراق التي يمكن أن تتبعها دولة أخرى.

ثانيا: الأهداف السياسية والإستراتيجية

تتمثل فيما يلي:

- توفير أكبر قدر من الاستقلال و توفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية؛
- تأمين الاكتفاء الذاتي وخصوصا الأمن الغذائي؛

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي : نظريات وسياسات**، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص2 .

[2]- أسامة الفولي، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص .161

[3]- .محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص ص : 300- 301.

- العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة و غيرها من السلع الاستراتيجية.

ثالثا: الأهداف الإجتماعية

تتمثل فيما يلي:

- حماية مصالح بعض الفئات الإجتماعية كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية الدولة والمجتمع؛
- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة؛
- حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد السلع المضرة بالصحة كالكحول أو العمل السجائر.

وتجدر الإشارة إلى أن ثمة ارتباطا وثيقا بين السياسة التجارية الخارجية للدولة وسياساتها الاقتصادية الداخلية، حيث أن سياسة التجارة الخارجية تعتبر جزء من السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

ولقد تعددت السياسات التجارية من حيث نطاق تطبيقها إلى: [1]

1. **سياسات التجارة الخارجية الوطنية :** هي تلاك السياسات التي تتخذها الدولة بمفردها لتحقيق أهداف اقتصادية وطنية بغض النظر عن علاقتها بالدول الأخرى أو المنظمات الاقتصادية الدولية.
2. **سياسات التجارة الخارجية الإقليمية :** هي تلك السياسات التي تتخذها الدولة بالاتفاق مع الدول الأخرى التي تقع في نفس الموقع الجغرافي بهدف تحقيق بعض المصالح الاقتصادية المشتركة.
3. **سياسات التجارة الخارجية الدولية :** هي تلك السياسات التي تتخذها المنظمات الاقتصادية و النقية الدولية بشأن تنظيم التجارة الخارجية أي تنظيم العلاقات النقدية الدولية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة الدولية.

[1] – مصطفى محمد عز العرب، **سياسات وتخطيط التجارة الخارجية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1988 ، ص ص17 .18

الفرع الثالث : أنواع السياسة التجارية :

هناك نوعين أو اتجاهين رئيسيين للسياسات التجارة الخارجية هما :

أولا: سياسة حرية التجارة الدولية

هو عدم تدخل الدولة في تجارتها مع الدول الأخرى بحيث تكون التجارة الدولية حرة خالية من القيود أي العوائق التي تقيد تدفق السلع عبر الحدود سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات، ويعتمد أنصار هذا المبدأ على عدة حجج من أهمها : [1]

- **منافع التخصص الدولي :**

حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، حيث أن مدى التخصص إنما يتوقف على نطاق السوق الذي يتم فيه التبادل، فإن أتساع نطاق التجارة الدولية شرط الاتساع من التخصص الدولي وتقسيم العمل، وفي هذا التخصص ما يزيد من الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم مما يؤدي إلى حسن استغلال موارد الدولة؛

- **منافع المنافسة:**

فمناخ المنافسة الذي تكفله حرية التجارة يساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية فضلا عن خفض الأثمان في صالح المستهلكين، فمن ناحية مستوى الإنتاجية نؤدي الحرية إلى تنافس المنتجين في إستخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية سعيا وراء زيادة الناتج وخفض النفقة، ومن ناحية المستهلكين تحول المنافسة دون قيام الاحتكارات ويعتمد التوسع في حجم المشروعات على أتساع السوق الذي تتيحه حرية التجارة، فيحقق خفض النفقة وبالتالي خفض الأسعار لصالح المستهلكين نتيجة الإستفادة من وفورات الإنتاج الكبير؛

ثانيا: سياسة حماية التجارة الدولية:

"هي كل سياسة يتم تبنيها من قبل الدولة لحماية الصناعات المحلية من خطر منافسة الواردات الأجنبية، خصوصا إذا كانت هذه الصناعات ناشئة، وتتمثل الحجج الاقتصادية للحماية في: [2]

[1]-محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص302

[2]- زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 292- 295.

- **حماية الصناعات الناشئة :**

تتلخص هذه الحجة في أن نفقات الصناعة في مراحلها الأولى تكون مرتفعة لذلك يجب حمايتها حتى تنخفض تلك النفقات وتتمتع الدولة بمزايا التصنيع و عن تستطيع إزالة الحماية دون أن يصيبها ضرر، ولاشك أن الحاجة إلى حماية الصناعات الناشئة لإنماء الصناعة في الدول النامية تفوق الحاجة إليها سابقا، فالصناعات الناشئة في الدول النامية لا تعاني من منافسة صناعات سبقتها في ميدان التقدم الغني فحسب، ولكنها تواجه أيضا سياسات احتكارية تبعها تلك الصناعات وتحاربها في كافة الأسواق؛

- **معالجة البطالة والاستفادة من العمالة الرخيصة :**

يري أنصار الحماية ضرورتها في زيادة الطب المحلي على المنتجات الوطنية مما يساعد على تخفيض نسب البطالة وزيادة فرص الاستثمار في الداخل، حيث أن الحماية تخلق أنواعا جديدة من الصناعات التي تفتح فرصا للتشغيل.

تعتبر حجة العمالة الرخيصة أكثر الحجج شيوعا لفرض الحماية وذلك من خلال أن السلع المنتجة باستخدام اليد العاملة الرخيصة ستباع بأقل الأسعار وهذا سيشجع على زيادة الإنتاج وهذا ما يعود بالإيجاب على الاقتصاد الوطني ؛

- **اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر:**

قد يكون الغرض من الحماية إغراء رؤوس الأموال الأجنبية دخول الدولة بقصد الاستثمار المباشر تجنبا لعبئ الرسوم الجمركية المفروضة، وهكذا يستخدم إجراء الحماية بقصد تشجيع صناعة وطنية يعتمد قيامها على رأس المال الأجنبي فيساعد ذلك على زيادة الدخل القومي و على تطوير طرق الإنتاج المحلية و الارتفاع بالكفاءة.

بل الواقع الملموس على أن السياسات التي تطبقها مختلف الدول في التجارة الخارجية تحتوي على مزيج من الحرية والحماية بدرجات مختلفة.

الفرع الرابع : أساليب السياسة التجارية

تتمثل أساليب السياسة التجارية في كل الوسائل والأدوات المقيدة لحرية التجارة الدولية، حيث تنقسم هذه الأساليب على حسب طريقة تدخل الدولة في سياستها، وتتمثل فيما يلي: [1]

أولا: الرسوم الجمركية :هي ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود الجمركية الوطنية سواء كانت صادرات أو واردات، والغالب أنها تفرض على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية التجارية، ويطلق على مجموع النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في الدولة في وقت معين إسم التعريفة الجمركية.

وتنقسم الرسوم الجمركية إلى ثلاثة أنواع :

1- الرسوم النوعية :

هي التي تفرض كمبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة، مثلا تفرض من السكر المستورد؛

2- الرسوم القيمية :

هي ضريبة تفرض كنسبة معينة من قيمة السلعة المستوردة أو المصدرة، مثلا 10% ضريبة على قيمة السكر المستورد ؛

3- الرسوم المركبة :

هي ضريبة تتكون من الرسوم النوعية بالإضافة إلى الرسوم القيمية، مثلا تفرض ضريبية نوعية 100 جنيه على كل طن مستورد من السكر بالإضافة إلى 5% كنسية من قيمة السكر المستوردة؛

تختلف الأهمية النسبية للرسوم النوعية والقوية من دولة إلى أخرى حسب تطور الإدارة الضريبية، وبالرغم من سهولة تطبيق الرسوم الشرعية إلا أنه يعاب عليها تناقص قدرتها على حماية المنتجين المحليين مع تزايد قيمة السلع المستوردة، في حين لا تعاني المرسوم القيمية من تناقص قدرتها على حماية المنتجين المحليين مع تزايد قيمة الواردات لأن زيادة قيمة السلع المستوردة تؤدي إلى زيادة حصيلة الرسوم القيمية.

ثانيا: نظام الحصص

هو النظام الذي تحدد فيه الكميات أو القيم المصرح باستيرادها من السلع خلال فترة زمنية معينة، وقد يطبق نظام الحصص على الصادرات في بعض الحالات.

[1]- السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص ص:151 - 152.

ثالثا: نظام الحظر:

الحظر هو منع سلعة معينة من دخول الدولة أو الخروج منها، وهو يعتبر إجراء استثنائي يطبق في الوقت الحاضر على بعض المواد الممنوعة أو بعض السلع التي قد تجد الدولة خطرا في دخولها إليها أو خروجها منها. [1]

رابعا: نظام الرقابة على الصرف الأجنبي:

نظرا لأن المعاملات الأجنبية هي الوسيلة التي يمكن للأفراد والمؤسسات الاستيراد بواسطتها ، فإن الحكومة يمكنها تقييد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على كل متحصلات العملة الأجنبية و على كل استخداماتها، والرقابة على الصرف الأجنبي تتمثل في تدخل الحكومة بوضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بما يحقق لها السيطرة على كمية الواردات ويمكنها من تحقيق أهدافها. [2]

خامسا: تغيير سعر الصرف

يقصد بتغيير سعر الصرف كل تخفيض أو رفع في سعر الوحدة النقدية الوطنية مقوما بالوحدات النقدية الأجنبية، وتخفيض سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية هو إجراء قد تقدم عليه أي دولة لأسباب عديدة، أما رفع سعر العملة الوطنية فهو من الإجراءات التي نادرا ما تقدم عليها الدولة، وغالبا ما يكون تغيير سعر الصرف باتجاه تخفيض قيمة العملة الوطنية، كما أن تخفيض سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية هو بالتحدي أحد الأساليب السحرية المستخدمة في التجارة الخارجية.[3]

سادسا: معايير الصحة والبيئة والسلامة

أما فيما يتعلق بالسياسات المحلية التي تؤثر على النجارة مثل المعايير الصحية والبيئية والسلامة التي تليق بواسطة الحكومة على كل من المنتجات المحلية والأجنبية، وبالطبع تسعى معظم الحكومات في العالم إلى حماية مواطنيها والذين هم مستهلكون في نفس الوقت من استهلاك السلع الملوثة و الناقلة للأمراض.[4]

---

[1]- محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص328 .

[2]- السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 154

[3]- محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص325

[4]- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي : نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص2

خلاصة الفصل:

يعد التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية باستمرار، ويعتبر ظاهرة فريدة من نوعها لاقت نجاحا كبيرا منذ ظهورها في أدبيات التاريخ الاقتصادي، استقطبت هذه الظاهرة العديد من أنظار الدول على اختلاف مستوياتها سواءًا كانت متقدمة أو نامية والتي سارعت وتزاحمت من أجل تكوين تجمعات اقتصادية إقليمية أو اقتطاع تأشيرة الانضمام إلى أهم المجالات الاقتصادية الكبرى وهذا باعتبارها الملاذ الأنجع لمواجهة أغلب مشاكلها الاقتصادية وتحقيق تنميتها المنشودة في ظل نظام اقتصادي عالمي لا يعترف بالاقتصاديات الصغيرة والمجزأة بل يعترف فقط بالمنافسة والقوة والكفاءة.

كما تم التعرف في هذا الفصل إلى مفاهيم التجارة الدولية وتم التوصل مفهوم موحد للتجارة الدولية بين مختلف الاقتصاديين، وأن التجارة الدولية لها أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول عبر العالم، حيث تربطها علاقة تبادلية مع التخصص و تقسيم العمل فهي نتيجة لقيامهما، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها اختلاف الظروف الطبيعية ومدى وفرة و نشرة عناصر الإنتاج وتكاليف الإنتاج بالإضافة إلى توفر التكنولوجيا الحديثة.

كما تم أيضا التعرض إلى نظريات التجارة الدولية حيث تبين أن النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية اعتمدت على نظرية القيمة تعمل في تحديد قيمة السلعة في حين أن النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية اعتمدت بالإضافة إلى فروض الكلاسيكيات على وفرة أي ندرة عنصري العمل ورأس المال، أما النظريات أو الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية يبث أن الحامل التكنولوجي له دور كبير في اكتساب مزايا التميز بين الدول.

الفصل الثاني

تأثير قيام النافتا على التجارة الدولية 1995-2017

تمهيد :

نظراً لتزايد المشكلات الاقتصادية، كان لزاماً على الدول التوجه نحو إقامة تكتلات اقتصادية سواء كانت هذه التكتلات ثنائية أو إقليمية أو حتى شبه إقليمية، وأصبحت هذه التكتلات هي الخيار الأفضل الذي تلجأ إليه الدول من أجل تخفيف الآثار المتوقعة للعولمة الاقتصادية، وبهدف تعزيز تجارتها العالمية؛ وهو ما يمكن أن يُشكِّل تأثيراً كبيراً ومباشراً أو غير مباشر على تحوُّلات القوة عالمياً.

إن من خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو الاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، حيث تتجه الدول للدخول في هذه التكتلات من أجل الحصول على أكبر المكاسب من التجارة الدولية.

تعتبر اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية –النافتا–من بين أهم الترتيبات الإقليمية المتواجدة على مستوى العالم من خلال الدور الذي تؤديه هذه الاتفاقية على مستوى حركة التجارة الدولية في العالم.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى تأثير هاته الاتفاقية على التجارة البينية بالإضافة إلى مساهمتها في حركة التجارة الدولية من خلال مبحثين، حيث سيتم في المبحث الأول تم التطرق إلى ماهية هذه الاتفاقية، أما في المبحث الثاني سيتم القيام بدراسة تطبيقية لتجارة النافتا البينية والدولية خلال الفترة. **(1995-2017).**

المبحث الأول: اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية –النافتا، –الماهية.

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية شمالا وجنوبا في البحث عن اتحادات تجارية تعمل على إنعاش الاقتصاد الأمريكي، فتم التوقيع على إنشاء اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، حيث أصبحت هاته الاتفاقية التجارية تؤدي دورا أساسيا في التجارة الدولية.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى نشأة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سيتم التطرق إلى أهداف هاته الاتفاقية.

المطلب الأول: نشأة اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية –النافتا–

لم يقتصر هدف بناء التجمعات الإقليمية على بلدان ذات اقتصاديات متجانسة ومتقدمة كالاتحاد الأوروبي في بدايته، وإنما تجاوزه إلى السعي لربط شبكات من التعاون أو الشراكة مع أطراف أقل نموا وفي هذا المجال ألاحظ محاولات الإتحاد الأوروبي التوسع نحو الجنوب من خلال الشراكة الأورو متوسطية، بالإضافة إلى اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية، حيث أن هذا النوع من التكامل بين الشمال والجنوب جذب اهتمام العديد من الباحثين لما يطرحه من تساؤلات عن مدى نجاحه وعدالته بسبب عدم تجانس أطرافه واختلاف مستويات تقدم اقتصاداتهم.[1]

يطلق على اتفاقية التجارة الحرة التي تضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك اتفاقية النافتا، حيث أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن حل للخروج من حالة الركود الاقتصاد ي إلى حالة الإنعاش، فوجدت أن الحل يكمن في تشجيع التجارة الدولية بإعتبارها المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، وزيادة الاستثمار، وانخفاض معدل البطالة، وإنعاش الاقتصاد مرة أخرى، وعليه فكرت الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء اتفاقية للتجارة الحرة بينها وبين كندا والمكسيك، وقد شجع الأمريكيين على هذه الفكرة إسراع دول المجموعة الأوروبية في عمليات التكامل الاقتصاد ي والنقدي، والتي خلقت منها قوة اقتصادية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، لم يكتب لمشروع اتفاقية النافتا أن مر في الكونغرس في عهد الرئيس بوش، وذلك بسبب سيطرة الديمقراطيين على كل من المجلسين التشريعيين، وكان الديمقراطيون يعارضون هذه الاتفاقية، إلا أنه تم إحياء مشروع النافتا في عهد الرئيس بيل كلنتون الذي ارتأت إدارته أن هذه الاتفاقية سوف تساهم مساهمة فعالة في إنعاش الاقتصاد الأمريكي ولكن المعارضين لهذه الاتفاقية وعلى رأسهم نقابات العمال الذين يرون أن هجرة المصانع إلى المكسيك للاستفادة من مزايا

[1] – عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008 ، ص 171.

انخفاض أجور العمال سوف يؤدي إلى البطالة في الولايات المتحدة، ولكن في النهاية تم الإتفاق على هذه الاتفاقية في الكونغرس.

وبالرغم من وجود اتفاقية حرة تتعلق بتجارة السيارات بين الولايات المتحدة وكندا منذ عام ،1965 إلا أن البلدين لم يتمكنا من التوصل إلى اتفاقية حرة شاملة على مستوى الاقتصاد الوطني كله إلا في عام 1988 ، حيث تم التفاوض على اتفاقية تجارة حرة شاملة دخلت حيز التنفيذ في الأول من جانفي سنة 1989، وكانت كندا تعتبر أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة بتجارة سنوية تقدر بحوالي 150بليون دولار، 75% منها معفى من الرسوم الجمركية، وكنتيجة لهذه الاتفاقية فإنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الكندي بنسبة 5%، والاقتصاد الأمريكي بنسبة 1% أسرع عما كان سيكون عليه الحال في غياب الاتفاقية، وفي سبتمبر من عام 1993، وقعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية، والتي بدأ سريان مفعولها في الأول من جانفي سنة 1994.[1]

المطلب الثاني: أهداف اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية –النافتا–

تختلف أهداف الدول الأعضاء في النافتا، حيث تتمثل في: [2]

- بالنسبة للمكسيك، تهدف الشراكة مع أطراف شمالية قوية إلى الرغبة في تحقيق أهداف داخلية على الصعيد الاقتصاد ي والسياسي، والوصول إلى أسواق الدول الشريكة، وجلب الاستثمار والتكنولوجيا، وبالتالي تحسين معدل النمو الاقتصاد ي؛
- أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فتطمح من وراء هذا الاتفاق إلى مواصلة سياساتها التجارية الدولية، ومحاولة إقامة تكتل موازي للقوة الصاعدة في أوروبا، بالإضافة إلى رغبتها في الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة في المكسيك خاصة، لكن الهدف الحقيقي والمرجو فعلا هو محاولة تقديم المكسيك نموذجا في الانفتاح الخارجي للدول النامية، وبالتالي جلب أطراف أخرى إلى فتح أسواقها أمام السلع والخدمات، وبالتالي الدخول في منظمة التجارة العالمية؛
- أما بالنسبة لكندا، فإنها تسعى ألا تبقى معزولة في محيطها، بالإضافة إلى الاستفادة من ميزاتها النسبية في بعض المجالات (الاتصال ، النقل ، التكنولوجيا الحديثة...).

[1] – علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص ص: 438-436.

[2] – عثمان أبو حرب، مرجع سبق ذكره، ص 172.

وفقا لهذه الاتفاقية سوف يتم إلغاء جميع الرسوم الجمركية والحصص على المنتجات الزراعية والصناعية في نهاية الفترة الانتقالية، والتي تستمر من 5 سنوات إلى 15 سنة، ويمكن فرض رسوم جمركية بصفة مؤقتة في حالة الزيادة الكبيرة للواردات في سنة من السنوات، ولكي تستفيد من الإعفاءات الجمركية يستلزم أن تفي السلع بمتطلبات قواعد المنشأ. فعلى سبيل المثال، يجب أن تكون نسبة المكون المحلي للدول الثلاث في السيارات،62,5%، أما فيما يتعلق بالمنسوجات وكل المنتجات الأخرى فإنه يجب أن يكون العمل والمواد من أمريكا الشمالية بنسبة 50% من قيمة تلك المنتجات[1].

ومع وجود بعض الاستثناءات، تم رفع جميع العوائق المتعلقة ب الاستثمارات الأجنبية بين البلدان الثلاثة، وكذلك تم الاتفاق على المعاملة الوطنية للمستثمرين في البلدان الأعضاء، وبالمثال تقوم المكسيك بفتح أسواقها للبنوك الأمريكية وكذلك شركات التأمين والنقل البري والتليفونات والأوراق المالية، وتحمي حقوق الملكية الفكرية في البلدان الثلاثة، وتتم تسوية المنازعات في إطار اتفاقية شكلت خصيصا لهذا الغرض.

والمخاوف من أن تفقد المكسيك عددا من الوظائف بسبب النافتا، لم يكن لها ما يبررها. وبدلا من ذلك، فإن كل دولة تخصصت في المجالات التي لها ميزة نسبية فيها، فعلى سبيل المثال تضاعفت صادرات المنسوجات المكسيكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ثلاثة أضعاف عام 1999 وكان الأثر الصافي على التوظيف في الولايات المتحدة بسيطا جدا، ولكن هناك تأثيرا للنافتا على بعض مناطق العالم الأخرى، حيث ارتفعت الواردات الأمريكية من المكسيك على حساب الموردين الآسيويين وتدفقت الاستثمارات الآسيوية إلى المكسيك بغرض النفاذ إلى أسواق الولايات المتحدة. [2]

[1]-عثمان أبو حرب، مرجع سبق ذكره، ص 172

[2] – مورد خاي كريانين، **الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات**، ترجمة: **محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010، ص184.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لتجارة النافتا البينية والدولية خلال الفترة .(1995- 2017)

تعتبر النافتا أحد أهم الترتيبات الإقليمية المتواجدة في العالم، فهي عبارة عن نموذج للتجارة الحرة في العالم، بالإضافة إلى أنها تمثل أحد نماذج التكامل بين الشمال والجنوب، ويبرز دور النافتا في التجارة العالمية من خلال المكانة التي تحتلها، حيث بلغت في سنة 2010 حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نسبة صادرات التكتل من السلع والخدمات إلى إجمالي الصادرات العالمية حوالي **29,55%**، وبلغت نسبة واردات التكتل من السلع والخدمات إلى إجمالي الواردات العالمية في نفس السنة **31,83%** محتلا بذلك المركز الثالث عالميا بعد الإتحاد الأوروبي وتجمع أسيا والمحيط الهادي.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى دور ومكانة النافتا في التجارة الدولية خلال الفترة. **(1995- 2017)**، وهذا من خلال التطرق إلى التجارة البينية لدول النافتا في المطلب الأول، بينما سيتم التطرق إلى تجارة دول النافتا مع العالم في المطلب الثاني، أما في المطلب الثالث سيتم التطرق إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم.

المطلب الأول: التجارة البينية للنافتا .(1995- 2017)

الفرع الأول: تجارة السلع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا (1995- 2017)

أولا: تجارة السلع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا قبل الدخول في النافتا **(1995- 1998)**

الجدول رقم(02-01): تجارة السلع بين الولايات المتحدة وكندا (1995- 1998)

الوحدة: (ملايين الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية، بالتقريب)

	1995	1996	1997	1998
الصادرات	83. 674	85. 150	90.594	100. 444
الواردات	91. 388	91. 064	98. 630	111. 216
نسبة التغير في الصادرات	/	1,76	6,39	10,87
نسبة التغير في لواردات	/	0,35 –	8,31	12,76

المصدر: http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c1220.html

تاريخ الاطلاع: 24-04-2018، وقت الاطلاع: 18:22

حيث أن نسبة التغير في القيم بين سنتين متتاليتين تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة التغير = (سنة المقارنة – سنة الأساس) ÷ سنة الأساس × 100.

الشكل رقم(02-01): المنحنى البياني لنسب التغيرات في تجارة السلع بين الولايات المتحدة وكندا (1995- 1998).

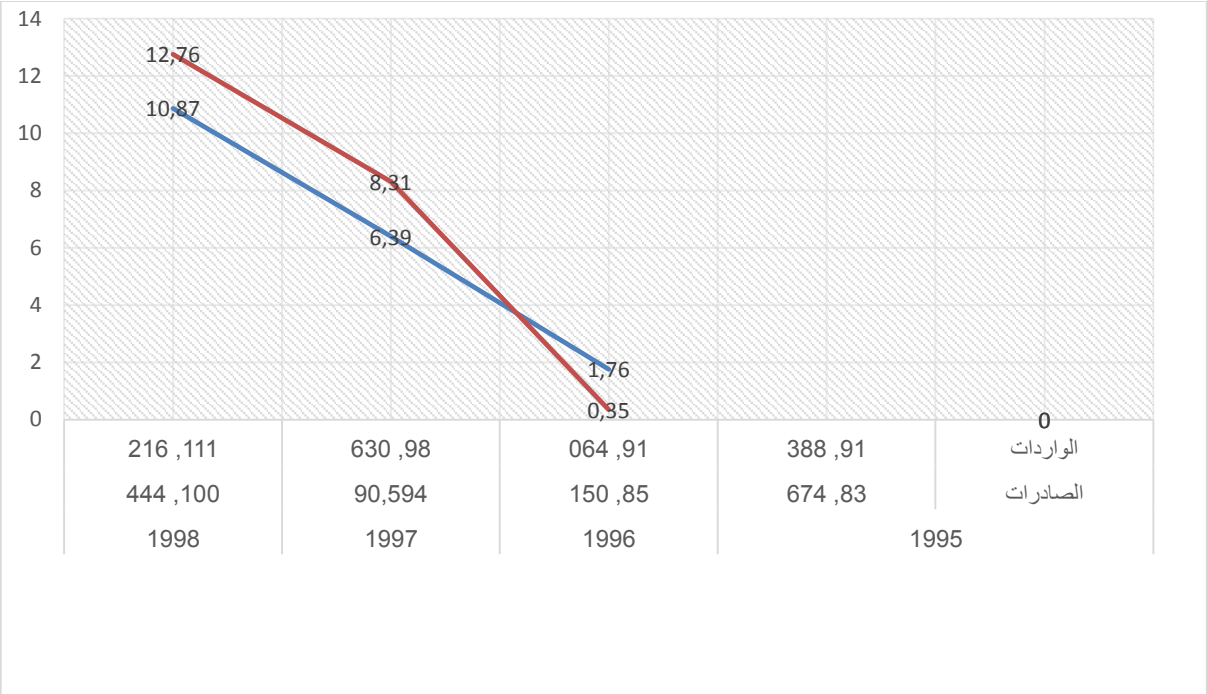

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

يتضح من الجدول رقم 01 أن التجارة السلعية بين الولايات المتحدة وكندا في الفترة الممتدة من **(1995- 1998)** عرفت ارتفاع، حيث بلغت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية إلى كندا في هذه الفترة أقصاها سنة 1998 بقيمة 100 مليون و444 ألف دولار أمريكي، أي ما نسبته 10,87% ، بينما ما بلغت قيمة الواردات السلعية الأمريكية من كندا في نفس الفترة أقصاها سنة 1998 بقيمة 111 مليون 216 ألف دولار أمريكي أي ما نسبته 12,76% ويرجع سبب هذه الزيادة في قيمة الصادرات والواردات بين البلدين إلى إلغاء التعريفات الجمركية بين البلدين في سنة 1988.

ثانيا: تجارة السلع بين الولايات المتحدة وكندا ضمن النافتا (1999-2017)

الجدول رقم (02-02): تجارة السلع بين الولايات المتحدة وكندا **(1999-2017).**

الوحدة (ملايين الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية، بالتقريب)

	الصادرات	الواردات	نسبة التغير في الصادرات	نسبة التغير في الواردات
1999	144. 439	128. 406	13,93	15,46
2000	127. 226	144. 370	11,17	12,43
2001	134. 210	155. 893	5,49	7,98
2002	151. 767	167. 234	13,08	7,27
2003	156. 604	173. 256	3,19	3,6
2004	166. 600	198. 711	6,38	14,69
2005	178. 941	230. 838	7,41	16,17
2006	163. 424	216. 268	– 8,67	– 6,31
2007	160. 923	209. 088	– 1,53	– 3,32
2008	169. 924	221. 595	5,93	5,92
2009	189. 880	256. 360	11,74	15,69
2010	211. 899	290. 348	11,6	13,27
2011	230. 656	302. 438	8,85	4,15
2012	248. 888	317. 057	7,9	4,83
2013	261. 150	339. 491	4,93	7,08
2014	204. 658	226. 248	– 21,63	– 33,36
2015	249. 257	277. 637	21,79	22,71
2016	281. 292	315. 367	12,85	13,59
2017	292.540	323.937	4	2,72

المصدر: **http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c1220.html**

تاريخ الاطلاع 24-04-2018 ، وقت الإطلاع: 00:20

علما أن نسبة التغير تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التغير = (سنة المقارنة – سنة الأساس) ÷ سنة الأساس × 100.

الشكل رقم(02-02): منحنى البياني لنسب التغيرات في تجارة السلع بين الولايات المتحدة وكندا (1999-2017).

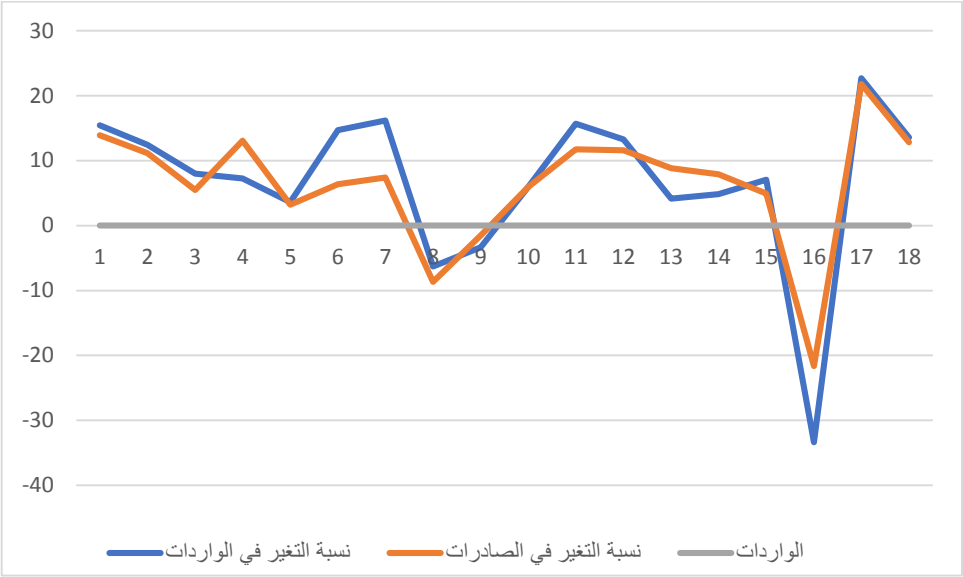

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02-02

من الجدول رقم 02-02 نلاحظ أن التجارة السلعية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا خلال الفترة الممتدة من (1999-2017) عرفت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض، حيث بلغت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية إلى كندا أقصاها في سنة 2017 بقيمة 292 مليون دولار أمريكي، و 540 ألف دولار أمريكي بينما بلغت هذه الصادرات أدناها في سنة 1999 بقيمة 114 مليون و439 ألف دولار أمريكي بينما بلغت قيمة الواردات السلعية الأمريكية من كندا أقصاها سنة 2013 بقيمة 339 مليون و 491 ألف دولار أمريكي وبلغت هاته الواردات أدناها في سنة 1999 بقيمة 128 مليون و 406 ألف دولار أمريكي. بينما نلاحظ أيضا من الجدول رقم 02-02 أن نسبة التغير في قيمة الصادرات السلعية الأمريكية إلى كندا بلغت ارتفاعا شديدا في سنة 2015 بنسبة 21,79 %، وبلغت انخفاضا حادا في سنة 2014 بنسبة21,63%-بينما بلغت نسبة التغير في قيمة الواردات السلعية الأمريكية من كندا ارتفاعا شديدا في سنة 2015بنسبة 22,71 %وبلغت انخفاضا حادا في سنة 2014بنسبة -33,36 %.

الفرع الثاني: تجارة السلع بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك (1995-2017)

أولا: تجارة السلع بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك قبل الدخول في النافتا (1995-1998)

الجدول رقم (02-03): تجارة السلع بين الولايات المتحدة والمكسيك **(1995-1998)**

الوحدة: (ملايين الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية، بالتقريب)

	1995	1996	1997	1998
الصادرات	28. 279	33. 277	40. 592	41. 581
الواردات	30. 157	31. 130	35. 211	39. 916
نسبة التغير في الصادرات	/	17,67	21,98	2,44
نسبة التغير في الواردات	/	3,23	13,11	13,36

المصدر: **http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c2010.html**

تاريخ الإطلاع: 11-04-2018، وقت الإطلاع: 21:00

علما أن نسبة التغير تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التغير = (سنة المقارنة – سنة الأساس) ÷ سنة الأساس × 100.

الشكل رقم (02-03): المنحنى البياني لنسب التغيرات في تجارة السلع بين الولايات المتحدة والمكسيك **(1995-1998).**

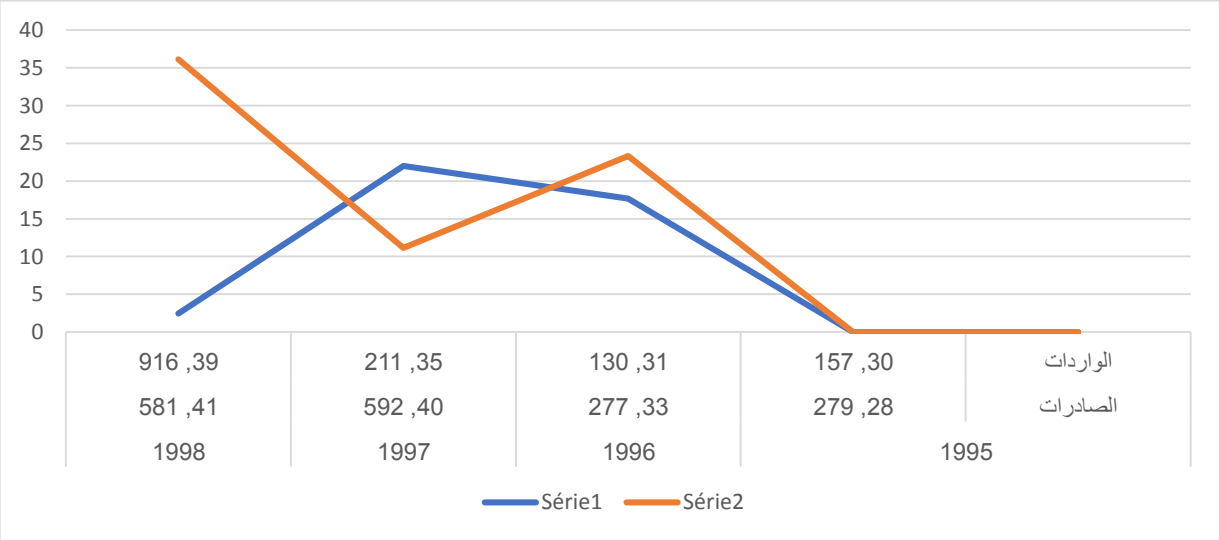

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02-03

من خلال الجدول رقم 02-03 نلاحظ أن التجارة السلعية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك خلال الفترة (1995-1998) عرفت ارتفاعا، حيث بلغت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية إلى المكسيك أقصاها في سنة 1998 بقيمة 41 مليون و581 ألف دولار أمريكي، وبلغت أدناها في سنة 1995 بقيمة 28 مليون و 279ألف دولار أمريكي، بينما بلغت الواردات السلعية الأمريكية من المكسيك أقصاها في سنة 1998بقيمة 39مليون و916 ألف دولار أمريكي، وبلغت أدناها في سنة 1995بقيمة 30 مليون و157 ألف دولار أمريكي.

كما نلاحظ أيضا من الجدول رقم 02-03 أن نسبة التغير في الصادرات السلعية الأمريكية إلى المكسيك قد بلغت أقصاها في سنة 1997بنسبة 21,98 %، وبلغت أدناها في سنة 1998 بنسبة 2,44%، ويرجع سبب هذا الانخفاض الحاد إلى كون أن البلدين لم يتفقا بعد على تحرير التجارة وإلغاء الرسوم الجمركية البينية، أما بالنسبة لنسبة التغير في الواردات السلعية الأمريكية من المكسيك فقد عرفت ارتفاع حيث بلغت أقصاها في سنة 1998 بنسبة 13,36%بينما بلغت أدناها في سنة 1996 بنسبة 3,23 %.

ثانيا: تجارة السلع بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك ضمن النافتا **(1999-2017)**

الجدول رقم(02-04): تجارة السلع بين الولايات المتحدة والمكسيك (1999 -2017)

الوحدة: (ملايين الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية، بالتقريب)

	الصادرات	الواردات	نسبة التغير في الصادرات	نسبة التغير في الواردات
1999	50. 844	49. 994	22,28	25,25
2000	46. 292	62. 100	– 8,95	24,21
2001	56. 792	74. 297	22,68	19,64
2002	71. 389	85. 938	25,7	15,67
2003	78. 773	94. 629	10,34	10,11
2004	86. 909	109. 721	10,33	15,95
2005	111. 349	135. 926	28,12	23,88
2006	101. 297	131. 338	– 9,03	– 3,38
2007	97. 470	134. 616	– 3,78	2,5
2008	97. 412	138. 060	– 0,06	2,56
2009	110. 731	155. 902	13,67	12,92
2010	120. 248	170. 109	8,59	9,11
2011	133. 722	198. 253	11,21	16,54
2012	135. 918	210. 714	1,64	6,29
2013	151. 220	215. 942	11,26	2,48
2014	128. 892	176. 654	– 14,77	– 18,19
2015	163. 665	229. 986	26,98	30,19
2016	198. 069	262. 874	21,02	14,3
2017	215. 931	277. 570	9,02	5,59

المصدر :http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c2010.html

تاريخ الإطلاع: 20-04- 2018، وقت الاطلاع: 18:35

علما أن نسبة التغير تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التغير =(سنة المقارنة – سنة الأساس) ÷ سنة الأساس × 100.

الشكل رقم(02-04): المنحنى البياني لنسب التغيرات في تجارة السلع بين الولايات المتحدة والمكسيك(1999-2017)

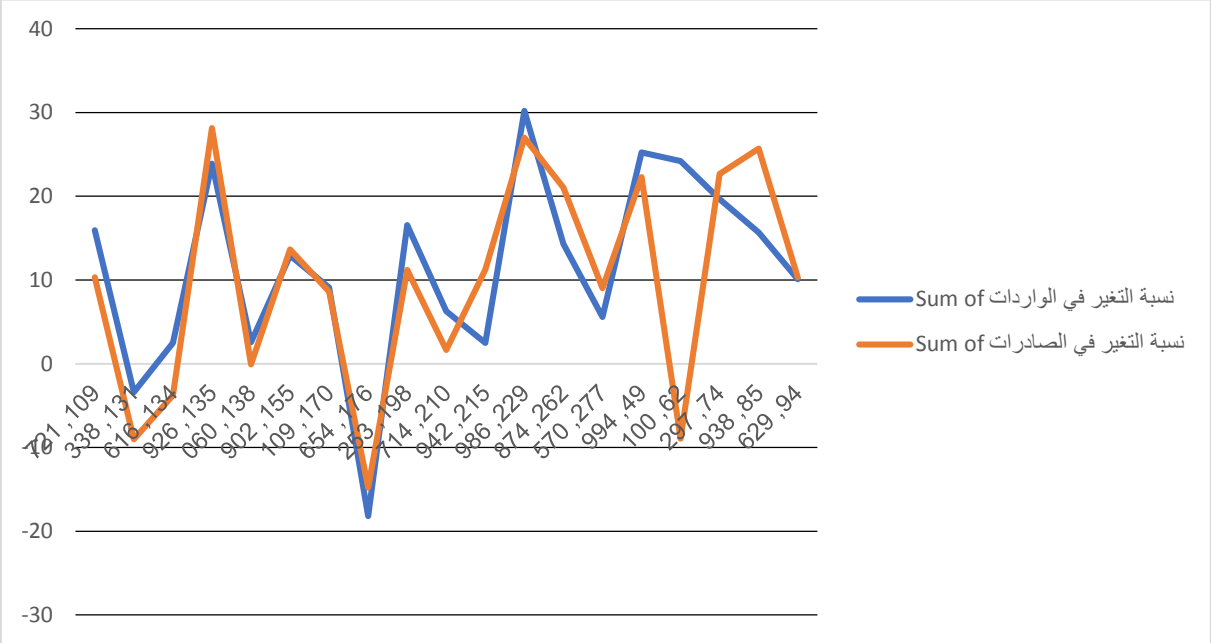

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02-04.

من الجدول رقم 02-04 ألاحظ أن التجارة السلعية بين الولايات المتحدة والمكسيك خلال الفترة (1999-2017) عرفت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض، حيث بلغت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية إلى المكسيك أقصاها في سنة 2017 بقيمة 215 مليون و931 ألف دولار أمريكي بينما بلغت هذه الصادرات خلال نفس الفترة أدناها في سنة 2000 بقيمة 46 مليون و 292 ألف دولار أمريكي، بينما بلغت قيمة الواردات السلعية الأمريكية من المكسيك خلال نفس الفترة أقصاها سنة 2017 بقيمة 277 مليون و570 ألف دولار أمريكي، وبلغت هاته الواردات خلال نفس الفترة أدناها سنة 1999 بقيمة 49 مليون و 994 ألف دولار أمريكي.

كما ألاحظ أيضا من الجدول رقم 02-04 أن نسبة التغير في الصادرات السلعية الأمريكية إلى المكسيك قد بلغت أقصاها في سنة 2005 بنسبة 28,12% بينما بلغت أدناها في سنة 2014 بنسبة – 14.77% بينما بلغت نسبة التغير في الواردات السلعية الأمريكية من المكسيك أقصاها سنة 2015 بنسبة 30,19 % وبلغت أدناها في سنة 2014 بنسبة –18,19 %.

ويرجع سبب هذا الانخفاض الحاد في التجارة السلعية بين البلدين إلى أن هاته الفترة (1995-2017) شهدت أزمات عالمية أثرت على حجم التجارة بين البلدين، تتمثل هذه الأزمات في أحداث 11سبتمبر 2001 والأزمة المالية العالمية 2008 .

مما سبق نلاحظ أن حجم التجارة السلعية بين الولايات المتحدة والمكسيك عرفت ارتفاعا خلال الفترة (1999-2017) أي أن التجارة في السلع بين الولايات المتحدة والمكسيك زادت بعد قيام تكتل النافتا مقارنة مع حجم التجارة السلعية بين البلدين قبل الدخول في التكتل، ويعود سبب هذا الارتفاع في حجم التجارة السلعية بين البلدين إلى إلغاء التعريفات الجمركية بين البلدين، إلا أن هذه الزيادة في حجم التجارة السلعية بين البلدين عرفت خلال الفترة (1999-2017) في بعض الأحيان انخفاضا بسبب الأزمات التي شهدتها هاته الفترة، حيث تتمثل هاته الأزمات في أحداث 11سبتمبر 2001 والأزمة المالية العالمية 2008 والتي كان لها الأثر السلبي على حجم التجارة السلعية بين البلدين.

المطلب الثاني: التجارة بين النافتا والعالم (1995-2017)

الفرع الأول: صادرات سلع وخدمات النافتا إلى العالم (1995-2017)

أولا: صادرات السلع والخدمات قبل الدخول في النافتا إلى العالم (1995-1998)

الجدول رقم(02-05): صادرات سلع وخدمات دول النافتا إلى العالم (1995-1998)

الوحدة: (% من إجمالي الناتج المحلي)

	1995	1996	1997	1998
الولايات المتحدة	9	10	10	10
كندا	26	25	27	30
المكسيك	19	16	15	12

المصدر :http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?page=4

تاريخ الاطلاع: 15-04-2018، وقت الاطلاع: 16:56

الشكل رقم(02-05): منحنى البياني لصادرات سلع وخدمات دول النافتا إلى العالم (1995-1998)

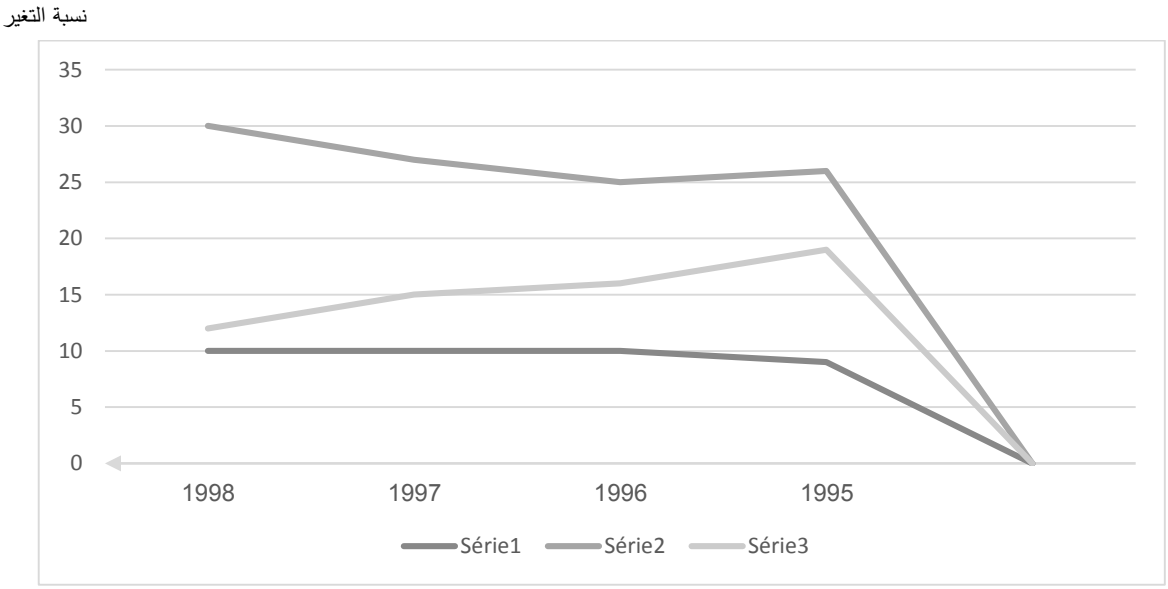

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06.

من الجدول رقم 02-05 نلاحظ أن :

- صادرات السلع والخدمات الأمريكية إلى العالم خلال الفترة (1995-1998) شهدت نوعا ما استقرار؛
- صادرات السلع والخدمات الكندية إلى العالم خلال الفترة (1995-1998) شهدت تذبذبا بين انخفاض وارتفاع؛
- صادرات السلع والخدمات المكسيكية إلى العالم خلال الفترة (1995-1998) شهدت انخفاضا.

ثانيا: صادرات سلع وخدمات النافتا إلى العالم (1995-2017).

❖ صادرات سلع وخدمات النافتا إلى العالم (1999-2003).

الجدول رقم(02-06): صادرات سلع وخدمات النافتا إلى العالم (1999-2003)

الوحدة: (% من إجمالي الناتج المحلي)

	1999	2000	2001	2002	2003
الولايات المتحدة	10	11	11	11	10
كندا	34	37	38	39	41
المكسيك	13	25	26	25	25

المصدر: http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?page=3

وقت الاطلاع: 17:05، تاريخ الاطلاع: 15-04-2018

❖ صادرات سلع وخدمات النافتا إلى العالم (2004-2008)

الجدول رقم (02-07): صادرات سلع وخدمات النافتا إلى العالم (2004-2008)

الوحدة: (% من إجمالي الناتج المحلي)

	2004	2005	2006	2007	2008
الولايات المتحدة	10	11	10	9	9
كندا	43	46	44	42	38
المكسيك	25	26	23	23	25

المصدر: http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?page=2

تاريخ الاطلاع: - 15-04-2018، وقت الاطلاع: 17:15

❖ صادرات سلع وخدمات النافتا إلى العالم (2009-2013).

الجدول رقم(02-08): صادرات سلع وخدمات النافتا إلى العالم (2009-2013)

الوحدة: (% من إجمالي الناتج المحلي)

	2009	2010	2011	2012	2013
الولايات المتحدة	10	10	11	12	13
كندا	38	38	36	35	35
المكسيك	26	26	28	28	28

المصدر: http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?page=1

تاريخ الاطلاع: 15-04-2018 ، وقت الاطلاع: 17:32

❖ صادرات سلع وخدمات النافتا إلى العالم (2014-2017)

الجدول رقم(02-09): صادرات سلع وخدمات النافتا إلى العالم (2014-2017)

الوحدة: (% من إجمالي الناتج المحلي)

	2014	2015	2016	2017
الولايات المتحدة	11	12	14	14
كندا	29	29	31	30
المكسيك	27	30	32	33

المصدر http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS:

تاريخ الاطلاع: - 15-04-2018، وقت الاطلاع: 17:39

من خلال الجداول 06، 07، 08، 09 ألاحظ أن :

- صادرات السلع والخدمات الأمريكية إلى العالم خلال الفترة(1999-2017) عرفت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض، حيث بلغت صادرات السلع والخدمات الأمريكية إلى العالم أقصاها في سنة 2016 و 2017 بنسبة 14%بينما بلغت أدناها في سنة 2007 و2008 بنسبة 9% يرجع سبب هذا الانخفاض إلى أزمة دول جنوب شرق أسيا 1997 وأحداث 11سبتمبر ،2001 ظهور عملة اليورو الموحدة في سنة 2001 كوحدة في المبادلات التجارية والأزمة المالية العالمية،2008 كل هذا أثر على حجم صادرات السلع والخدمات الأمريكية إلى العالم؛
- صادرات السلع والخدمات الكندية إلى العالم خلال الفترة (1999-2017) عرفت تذبذبا بين ارتفاع شديد وانخفاض، حيث بلغت صادرات السلع والخدمات الكندية إلى العالم أقصاها في سنة 2005 بنسبة 46%بينما بلغت أدناها في سنة 2014 و2015 بنسبة، 29% ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 وظهور عملة اليورو الموحدة كوحدة في المبادلات التجارية في سنة،2001 الأزمة المالية العالمية 2008 كل هذه انعكس على حجم صادرات السلع والخدمات الكندية إلى العالم؛
- صادرات السلع والخدمات المكسيكية إلى العالم خلال الفترة (1999-2017) شهدت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض، حيث بلغت صادرات السلع والخدمات المكسيكية إلى العالم أقصاها في سنة 2017 بنسبة 33% بينما بلغت هذه الصادرات أدناها في سنة 1999 بنسبة ،13% ويرجع سبب هذا الانخفاض الى أحداث 11سبتمبر 2001 والأزمة المالية العالمية 2008 حيث

أن انعكاسات وتداعيات هذه الأزمات أثرت على حجم صادرات السلع والخدمات المكسيكية إلى العالم.

مما سبق ألاحظ أن صادرات السلع والخدمات بين دول النافتا والعالم عرفت ارتفاعا ملحوظا في نسب وحجم هذه الصادرات خلال الفترة (1999-2017) مقارنة مع الفترة (1995-1998)أي بعد دخول الدول في تكتل النافتا زاد حجم صادراتها من السلع والخدمات إلى العالم مقارنة مع حجم صادراتها من السلع والخدمات قبل تكتلها، إلا أن هذه الزيادة عرفت في بعض الأحيان انخفاضا بسبب الأزمات العالمية التي شهدتها هذه الفترة (1999-2017) والتي كان لها الانعكاس السلبي على حجم تجارة السلع والخدمات بين النافتا والعالم، حيث تتمثل هذه الأزمات في أزمة دول جنوب شرق أسيا ،1997 أحداث 11 سبتمبر 2001 والأزمة المالية العالمية .2008

الفرع الثاني: واردات سلع وخدمات النافتا من العالم (1995-2017)

أولا: واردات السلع والخدمات قبل الدخول في النافتا من العالم (1995-1998)

❖ واردات السلع والخدمات قبل الدخول في النافتا من العالم (1995-1998)

الجدول رقم(02-10): واردات السلع والخدمات قبل الدخول في النافتا من العالم (1995-1998)

الوحدة: (% من إجمالي الناتج المحلي)

	1995	1996	1997	1998
الولايات المتحدة	11	10	10	10
كندا	26	26	27	30
المكسيك	20	19	20	14

المصدر :http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS?page=4

تاريخ الاطلاع: - 18-04-2018 ، وقت الاطلاع: 17:47

الشكل رقم(02-06): منحنى البياني لواردات سلع وخدمات دول النافتا من العالم (1995-1998)

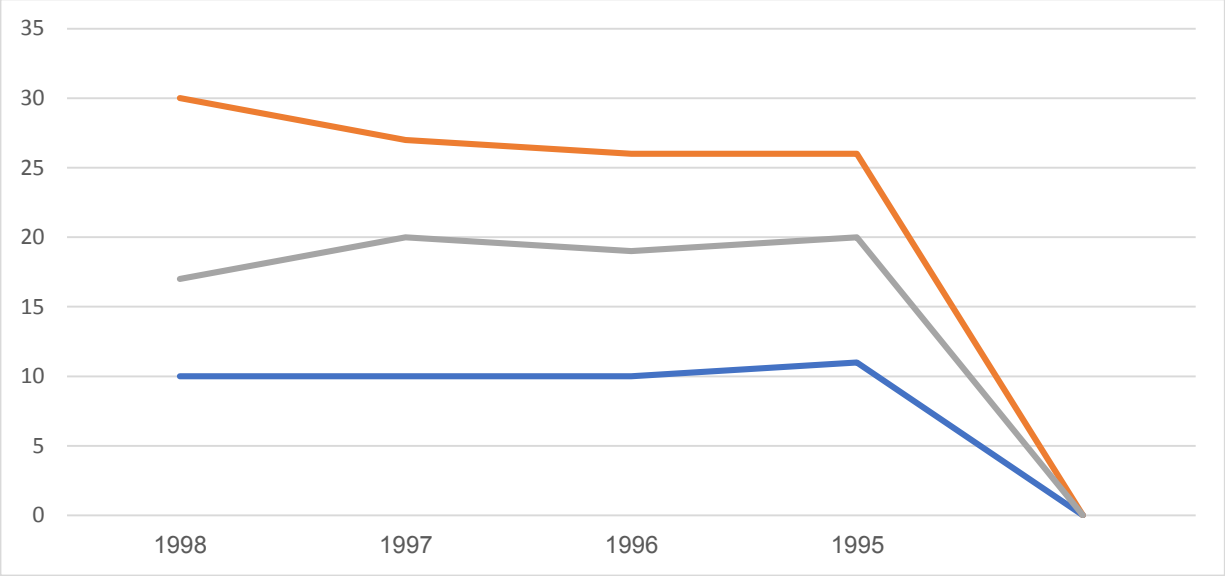

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07.

من الجدول رقم 11 نلاحظ أن :

- واردات السلع والخدمات الأمريكية من العالم خلال الفترة (1995-1998) شهدت استقرار؛
- واردات السلع والخدمات الكندية من العالم خلال الفترة (1995-1998) عرفت ارتفاعا؛
- واردات السلع والخدمات الكندية من العالم خلال الفترة (1995-1998) شهدت تذبذبا بين انخفاض وارتفاع؛
- واردات سلع وخدمات النافتا من العالم (1999-2017)

ثانيا: واردات سلع وخدمات النافتا من العالم (1999-2003)

❖ واردات سلع وخدمات النافتا من العالم (1999-2003)

الجدول رقم(02-11): واردات سلع وخدمات النافتا من العالم (1999-2003)

(الوحدة: % من إجمالي الناتج المحلي)

2003	2002	2001	2000	1999	
12	12	12	12	11	الولايات المتحدة
39	38	34	34	33	كندا
26	24	24	21	16	المكسيك

المصدر: http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS?page=3

تاريخ الاطلاع: - 20-04-2018، وقت الاطلاع: 17:54

❖ واردات سلع وخدمات النافتا من العالم (2004-2008)

الجدول رقم(02-12): واردات سلع وخدمات النافتا من العالم (2004-2008)

(الوحدة: % من الناتج المحلي الإجمالي)

2008	2007	2006	2005	2004	
13	13	13	14	13	الولايات المتحدة
34	37	38	40	40	كندا
26	25	25	27	25	المكسيك

المصدر :http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS?page=2

تاريخ الإطلاع: 19-04-2018، وقت الاطلاع: 18:02

❖ واردات سلع وخدمات النافتا من العالم (2009-2013)

الجدول رقم(02-13): واردات سلع وخدمات النافتا من العالم (2009-2013)

الوحدة: (% من إجمالي الناتج المحلي)

2013	2012	2011	2010	2009	
17	16	16	15	15	الولايات المتحدة
34	33	34	34	34	كندا
30	29	29	28	28	المكسيك

المصدر:http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS?page=1

تاريخ الاطلاع 20-04-2018 ، وقت الاطلاع 18:07

❖ واردات سلع وخدمات النافتا من العالم (2014-2017)

الجدول رقم(02-14): واردات سلع وخدمات النافتا من العالم (2014-2017)

(الوحدة: % من إجمالي الناتج المحلي)

2017	2016	2015	2014	
17	17	16	14	الولايات المتحدة
32	32	31	30	كندا
34	33	31	29	المكسيك

المصدر :http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS

تاريخ الاطلاع: - 15-04-2018، وقت الاطلاع: 18:16

من الجداول رقم 11، 12، 13، 14 أنلاحظ أن :

- واردات السلع والخدمات الأمريكية من العالم خلال الفترة (1999-2017) شهدت نوعا من استقرار بين ارتفاع قليل وانخفاض قليل، حيث بلغت واردات السلع والخدمات الأمريكية من العالم أقصاها في سنوات 2013- 2016-2017 بنسبة 17% بينما بلغت هذه الواردات أدناها في سنة 1999 بنسبة، 11% ويرجع سبب الانخفاض إلى الأزمات العالمية التي شهدتها الفترة خلال أحداث 11سبتمبر 2001 والأزمة المالية العالمية 2008؛
- واردات السلع والخدمات الكندية من العالم خلال الفترة (1999-2017) عرفت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض، حيث بلغت واردات السلع والخدمات الكندية من العالم أقصاها في سنتي 2004-2005 بنسبة 40 %بينما بلغت هاته الواردات أدناها في سنة 2014 بنسبة ، 30%ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى أزمتي 11سبتمبر 2001 والأزمة المالية العالمية 2008؛
- واردات السلع والخدمات المكسيكية من العالم خلال الفترة (1999-2017) شهدت نوعا ما ارتفاعا، حيث بلغت واردات السلع والخدمات المكسيكية من العالم أقصاها في سنة 2017بنسبة 34% بينما بلغت هاته الواردات أدناها في سنة 1999بنسبة. 16% مما سبق نلاحظ أن واردات السلع الو خدمات بين دول النافتا والعالم عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (1999-2017) مقارنة مع الفترة، (1995-2017) أي بعد دخول الدول في تكتل النافتا زادت وارداتها من السلع والخدمات مع باقي دول العالم مقارنة مع فترة قبل التكتل، إلا أن هذه الزيادة في حجم واردات السلع والخدمات عرفت في بعض الأحيان انخفاضا بسبب الأزمات العالمية التي شهدتها الفترة (1999-2017) والتي كان لها الأثر السلبي على حجم تجارة السلع والخدمات بين النافتا ودول العالم وتتمثل هذه في أزمة دول جنوب شرق أسيا 1997 واحداث، 11 سبتمبر 2001 والأزمة المالية العالمية 2008.

المطلب الثالث: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم (1995- 2017)

الفرع الأول: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول قبل الدخول في النافتا والعالم(1995-1998).

الجدول رقم(02-15): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول النافتا والعالم(1995-1998)

(الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية وأسعار الصرف الحالية)

	1995	1996	1997	1998
الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل	58. 683	30. 441	28. 339	59. 783
الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج	36. 442	38. 707	46. 885	82. 839
نسبة التغير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل	/	48,13 -	- 6,91	110,96
نسبة التغير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج	/	6,22	21,13	76,69

المصدر: http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=88

تاريخ الاطلاع: 17-04-2018، وقت الاطلاع: 10:56

علما أن نسبة التغير تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التغير =(سنة المقارنة – سنة الأساس)÷ سنة الأساس × 100.

الشكل رقم(02-07): المنحنى البياني لنسب التغيرات في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول النافتا والعالم (1995-1998)

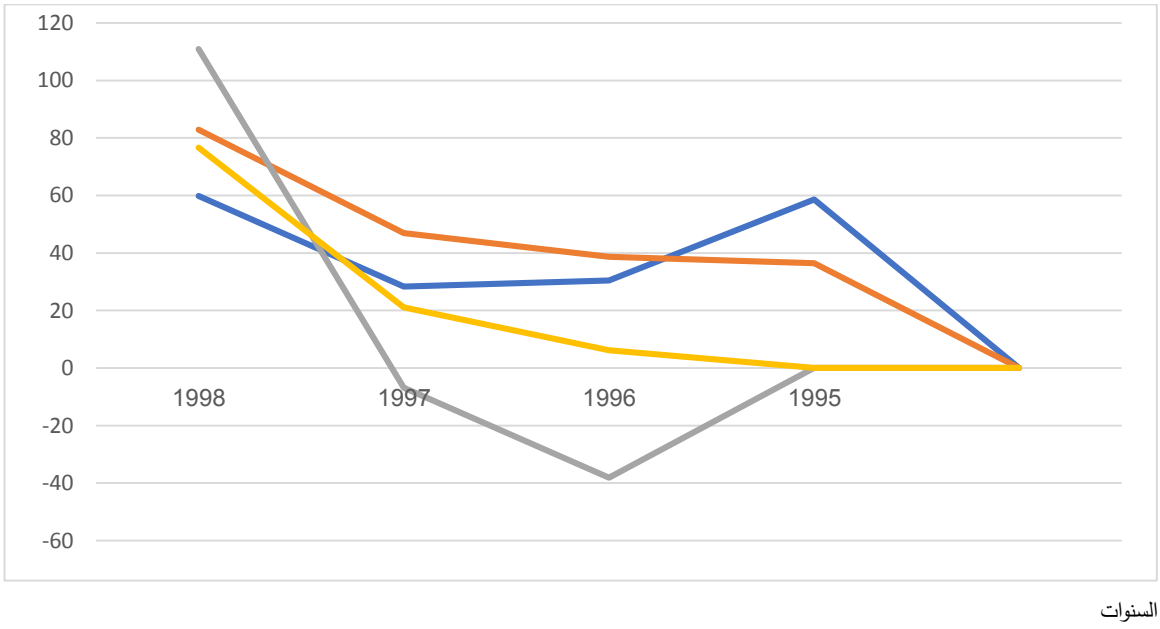

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02-15.

من الجدول رقم 02-15 ألاحظ أن :

- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل من العالم إلى دول النافتا خلال الفترة (1995 -1998) شهدت تذبذبا بين انخفاض وارتفاع، حيث بلغت هاته التدفقات أقصاها في سنة 1998 بقيمة 59 مليون و783 ألف دولار أمريكي أي ما نسبته، 110,96%بينما بلغت هاته التدفقات أدناها في سنة 1997 بقيمة 28 مليون و 339 ألف دولار أمريكي، بينما بلغت أدنى نسبة التغير في قيمة هاته التدفقات في سنة 1996بنسبة -48,13%؛
- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج من دول النافتا إلى العالم (خلال الفترة) (1995-1998) عرفت ارتفاعا، حيث بلغت هاته التدفقات أقصاها في سنة 1998 بقيمة 82 مليون و839 ألف دولار أمريكي أي ما نسبته ،76,69% بينما بلغت هذه التدفقات أدناها في سنة 1995 بقيمة 36 مليون و442 ألف دولار أمريكي، بينما بلغت نسبة التغير في هاته التدفقات أدناها في سنة1996 بنسبة 6,22 %.

الفرع الثاني: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم (1999-2017)

الجدول رقم(02-16): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم (1999-2017)

(الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية وأسعار الصرف الحالية)

	نسبة التغير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج	نسبة التغير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل	الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج	(الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل
1999	64. 272	83. 604	7,51	0,92
2000	77. 553	103. 273	20,66	23,53
2001	103. 274	97. 560	33,17	– 5,53
2002	127. 753	119. 943	23,7	22,94
2003	209. 994	166. 717	64,38	39
2004	322. 054	228. 539	53,36	37,08
2005	399. 084	187. 667	23,92	– 17,88
2006	217. 086	165. 306	– 45,6	– 11,92
2007	120. 513	162. 610	– 44,49	– 1,63
2008	79. 300	153. 530	– 34,2	– 5,58
2009	160. 236	342. 684	102,06	123,2
2010	154. 914	49. 381	– 3,32	– 85,59
2011	317. 721	276. 192	105,09	459,31
2012	364. 152	446. 401	14,61	68,87
2013	395. 772	388. 730	8,68	– 16,65
2014	182. 864	315. 020	– 53,8	– 18,96
2015	248. 363	354. 167	35,82	12,43
2016	289. 827	458. 644	16,69	29,5
2017	225. 654	408. 404	– 22,14	10,95

المصدر: http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=88

تاريخ الاطلاع: 24- 04- 2018، وقت الاطلاع 21:43.

علما أن نسبة التغير تحسب بالعلاقة التالية:

(نسبة التغير = سنة المقارنة) سنة الأساس÷ سنة الأساس × 100.

الشكل رقم(02-08): المنحنى البياني لنسب التغيرات في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم(1999-2017)

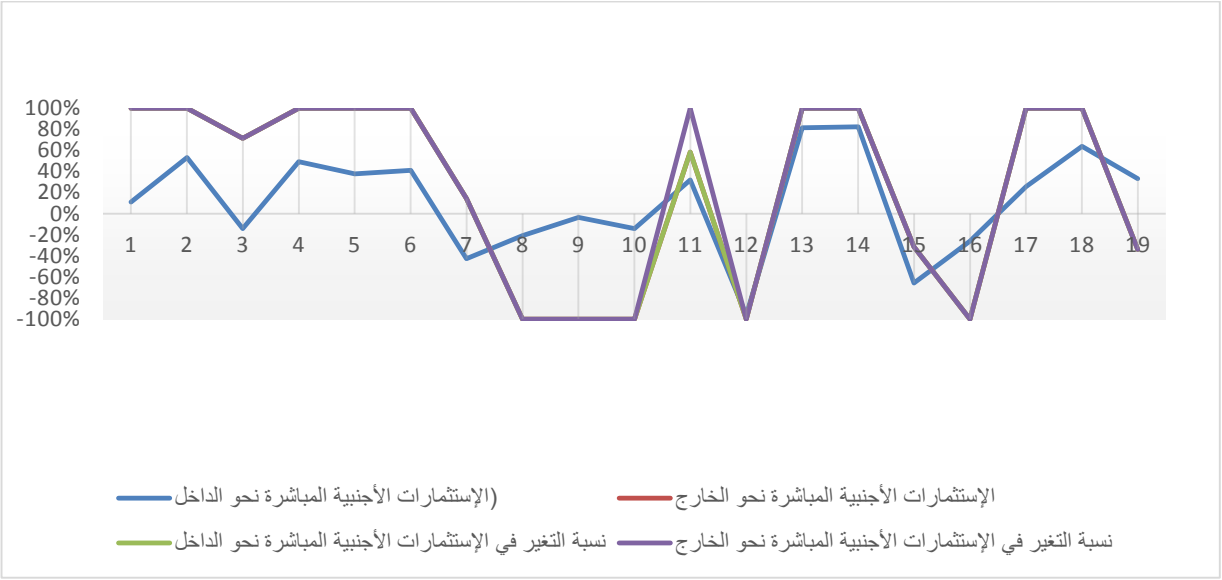

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02-16.

من الجدول رقم 02-16 نلاحظ أن :

- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل (من دول العالم إلى النافتا) خلال الفترة (1999-2017) شهدت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض، حيث بلغت هذه التدفقات أقصاها في سنة 2005 بقيمة 399 مليون و 84 ألف دولار أمريكي، بينما بلغت أدناها في سنة 1999بقيمة 64 مليون و272 ألف دولار أمريكي، بينما بلغت نسبة التغير في هاته التدفقات خلال الفترة (1999-2017) أقصاها في سنة 2011 بنسبة 105,09% وبلغت هذه النسبة أدناها في سنة 2014 بنسبة – 53,8% يرجع سبب هذا الانخفاض الحاد في نسبة التغير في قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل إلى الأزمات التي شهدتها الفترة (1999-2017) والتي كان لها الأثر السلبي على حركة الاستثمارات الأجنبية من العالم إلى النافتا وتتمثل هاته الأزمات أساسا في أحداث 11 سبتمبر 2001 والأزمة المالية العالمية،2008 بالإضافة إلى إنشاء عملة اليورو الموحدة في سنة 2001 تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

نحو الخارج، (من النافتا إلى دول العالم)خلال الفترة (1999-2017) شهدت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض، حيث بلغت هذه التدفقات أقصاها في سنة 2012 بقيمة 466 مليون و401 ألف دولار أمريكي، بينما بلغت هاته التدفقات أدناها في سنة 2010 بقيمة 49 مليون و381 ألف دولار أمريكي، بينما بلغت نسبة التغير في قيمة هاته التدفقات خلال الفترة (1999-2017) أقصاها في سنة 2011 بنسبة 459,31% وبلغت أدناها في سنة 2010بنسبة 85,59 %، ويرجع سبب الانخفاض في نسبة التغير في قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج إلى الأزمات التي شهدتها هذه الفترة والتي انعكست سلبا على حركة الاستثمارات الأجنبية من النافتا إلى دول العالم، وتتمثل هاته الأزمات في أساسا في الأزمة المالية العالمية 2008بالإضافة إلى بروز اليورو كعملة موحدة في سنة 2001 .

مما سبق يتضح أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الداخل والخارج عرفت زيادة في حجمها بعد إنشاء النافتا أي خلال الفترة (1999-2017) مقارنة بحجمها قبل إنشاء النافتا أي خلال الفترة (1995-1998) إلا أن الأزمات العالمية أثرت عليها بشكل سلبي مما أدى إلى انخفاض حجمها خاصة خلال الفترة. (1999-2017)

خلاصة الفصل :

تم التعرض في هذا الفصل إلى اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية –النافتا- من خلال الماهية حيث تبين مايلي :

- أن اتفاقية النافتا تم إنشاءها بعد مشاورات ركزت خلالها الدول الأعضاء على موضوع إلغاء القيود والحواجز الجمركية البينية وتوحيدها اتجاه الدول غير الأعضاء؛
- أن أهداف اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية تختلف بين الدول الأعضاء حسب أهمية ومكانة كل دولة في هذه الاتفاقية بينما تتحدد هذه الأهداف حول مسألة إلغاء الحواجز الجمركية البينية وتوحيدها اتجاه العالم الخارجي؛

كما تم القيام بدراسة تطبيقية على منطقة النافتا خلال الفترة (1995-2017) من خلال استخدام الإحصاءات التجارية للمنظمات الدولية وتحليلها حيث تم التوصل إلى :

- أن حجم التجارة البينية للنافتا خلال الفترة (1999-2017) عرفت ارتفاعا ضمن الاتفاقية التجارية مقارنة بحجم التجارة البينية قبل إنشاء الاتفاقية أي خلال الفترة.(1995-1998)؛
- أن حجم التجارة في السلع والخدمات بين النافتا والعالم عرف ارتفاعا خلال الفترة (1999-2017) مقارنة بحجمها في الفترة (1995-1998)؛
- أن حجم التدفقات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم خلال الفترة (1999-2017) مقارنة بحجمها خلال الفترة (1995-1998)؛
- أن الأزمات العالمية تأثر في حركة التجارة الدولية بين النافتا والعالم بشكل كبير بل وتزيد التكتلات من سرعة انتقال هاته الأزمات فيما بينها.

خـــاتمة

تم التطرق في هاته الدراسة إلى مسألة هامة على صعيد الإقتصاد العالمي بشكل عام وعلى صعيد التجارة الدولية بشكل خاص، إذ إختص بدراسة مدى تأثير ظاهرة التكتلات الإقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية، وفيما يلي بيان لأهم النتائج والإقتراحات المتوصل إليها:

نتائج الدراسة

من النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة مايلي :

- يعتبر التكتل الإقتصادي الإقليمي مجالا حيويا وإستراتيجيا يسمح للدول المنضمة إليه بتحقيق معدلات نمو إقتصادية معتبرة وذلك بتفعيل حركة المبادلات التجارية البينية والدولية إلى جانب إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى داخل منطقة التكامل؛
- أن التكتلات الإقتصادية الإقليمية القوية والناجحة التي أنشأتها الدول المتقدمة على المستوى الدولي هي التي أثرت على حركة التجارة الدولية على عكس التكتلات التي أنشأتها الدول النامية؛
- أن التكتلات الإقتصادية الإقليمية تزيد من حجم وحركة التجارة البينية بصفة خاصة والدولية بصفة عامة؛
- أن التجارة الدولية تتجه إلى أن تصبح تجارة بينية داخل هذه التكتلات؛
- أن التكتلات الإقتصادية الإقليمية تعتبر خطوة أولى للدول الراغبة في الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛
- أن التكتلات الإقتصادية الإقليمية تسمح بإنتقال الأزمات العالمية فيما بينها بشكل سريع وهذا ما ينعكس سلبا على حركة التجارة الدولية؛
- أن منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية بعد تكاملها عملت على تقسيم العمل بشكل أفضل بين الدول الأعضاء فيها مما جعلها تتخصص أكثر وهذا ما أدى إلى إرتف عا حجم تجارتها البينية والدولية، وهذه إجابة عن الفرضية الأولى؛
- يعتبر التوجه التجاري للنافتا توجها إقليميا داخليا وتوجها دوليا، وهذه إجابة عن الفرضية الثانية؛
- أن تكتل النافتا كان نموذجا ناجحا لعملية التكامل بين الشمال والجنوب، وذلك من خلال المزايا والمكاسب التي حققتها المكسيك من جراء هذا التكتل والمكانة التي أصبحت تحتلها حاليا على مستوى الإقتصاد العالمي؛

إقتراحات الدراسة :

من خلال هذه النتائج يتضح الفرق بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث أن الدول المتقدمة بالرغم من قوتها ومكانتها في الإقتصاد العالمي عموما والتجارة الدولية خصوصا إلا أنها ترى أن الحفاظ على هذه المكانة وزيادة تدعيمها لا يكون إلا بالتكتل والتكامل فيما بينها، بينما الدول النامية والتي تعتبر الحلقة الأضعف في الإقتصاد العالمي بصفة عامة وفي التجارة الدولية بصفة خاصة يبقى التكامل فيما بينها مجرد حبر على ورق بالرغم من أنها في أمس الحاجة إلى التكتل والتكامل، ولهذا يستوجب على الدول النامية عموما والعربية خصوصا مايلي :

– وضع الخلافات جانبا والتفكير بسرعة وبجدية في إقامة تكتلات جديدة مبنية على أسس إقتصادية سليمة وصحيحة من أجل ضمان مصالحها وزيادة مكاسبها من التجارة الدولية؛

– توحيد الجهود وتعزيز التعاون الإقليمي مع التكتلات الناجحة في العالم من أجل الإستفادة من الخبرات والتقدم التكنولوجي مما يعطي هذه التكتلات أهمية ويضمن لها مكانتها على المستوى الدولي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

-أ الكتب باللغة العربية

1 -أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية : مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2001.

2 -أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1997.

3 -إياد علي الهاشمي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار الفكر موزعون وناشرون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

4 -إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.

5-السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر 2009.

6 -السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي : النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

7 -حسام علي داود وأخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.

8 -حسام علي داود وأخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.

9 -خالد محمد السواعي، التجارة الخارجية : النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

10 -زينب حسين عوض لله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر الإسكندرية، 2003.

11 -سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

12 -سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القا ،هرة الكتاب الثاني، الطبعة الأولى، 2005.

13 –سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية القاهرة،
الكتاب الأول، الطبعة الثانية، .1993
14 –سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989.
15 –سامي عفيفي حاتم، قضايا معاصرة في التجارة الدولية : الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدوليوالتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الكتاب الثالث، الطبعة الثانية، 2005.
16 –عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة : الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.
17 –عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية : من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندري، 2006.
18 –عبد الرحمان يسري أحمد، السيد محمد أحمد السريتي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
19 –عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن الطبعة الأولى،2008.
20 –علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
21 –علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي : نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010.
22 –فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية القاهرة،2004.
23 –فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
24 –كامل البكري، الاقتصاد الدولي : التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002.

25 –مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

26 –مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.

27 –محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2009.

28 –محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2010.

29 –محمد سيد عابد، التجارة الدولية، كلية التجارة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2001.

30 –محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية : النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010.

31 –محمود يونس، علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، جامعة الإسكندرية، مصر 2009.

32 –مصطفى محمد عز العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، .1988

33– مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي : مدخل السياسات، ترجمة: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010.

34 – موسى مطر وأخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001.

35– هشام محمود الأقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

ب– المواقع الإلكترونية :

1. http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c1220.html
2. http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c2010.html
3. http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS
4. http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?page=1

5. http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?page=2
6. http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?page=3
7. http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?page=4
8. http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS
9. http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS?page=1
10. http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS?page=2
11. http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS?page=3
12. http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS?page=4
13. http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=88

ملخص

شهد المجتمع الدولي تأسيس العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية بنمطيها الكلاسيكي والجديد، حيث شهدت فترة الخمسينات والستينات من القرف الماضي، ظهور تنظيمات إقليمية توافق في خصائصها مفهوم الإقليمية الكلاسيكية، في حين شهدت نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات، تأسيس تكتلات إقليمية وفق خصائص الإقليمية الجديدة المواكبة للتطورات، التي طرأت على الحياة الاقتصادية الدولية في ظل عولمة الاقتصاد.

في ظل هذه التحولات لجأت الدول إلى إقامة تكتلات وترتيبات إقليمية فيما بينها سواءا كانت هاته الدول نامية أو متقدمة، إشتراكية أو رأسمالية، صغيرة أو كبيرة الحجم، حيث أصبحت دول العالم ترى بأن النكت والإندماج هو أفضل وسيلة لحل المشاكل الإقتصادية ومواجهة مختلف التحديات، لذا فقد شهد الإقتصاد العالمي منذ التسعينات إتجاها نحو إقامة وتكوين التكتلات الإقتصادية الإقليمية وإنشاء مناطق للتجارة الحرة وإتحادات جمركية وأسواقا مشتركة وغيرها من صور التكامل الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التكتلات الاقتصادية الاقليمية، حركة التجارة الدولية، النافتا

Summary

The international community has witnessed the establishment of several classic and new regional Bnmtiha economic blocks, where he saw the fifties and sixties of the last shit, the emergence of regional organizations agree in their classic regional concept properties , while witnessing the late eighties and early nineties, the establishment of regional blocks, according to the new regional characteristics of the evolution of adaptation, which took place in the international economic life in the context of the globalization of the economy.

In light of these countries transformations have resorted to the establishment of regional blocs and arrangements between them, whether they these countries development or advanced, socialist or capitalist, small or large, where it became the world see that the jokes and integration is the best way to solve economic problems and face different challenges, we have seen the global economy since the nineties trend to the creation and formation of regional economic blocks and the creation of free trade areas and customs unions and common markets and other forms of economic integration.

Keywords: regional economic blocks, international trade movement, NAFTA